بحث مقدم إلى مؤتمر كلية الحقوق جامعة طنطا بعنوان الإعلام
والقانون والمقرر عقده الفترة من ٢٣: ٢٤إبريل ٢٠١٧

الإعلام والتنمية الإقتصادية العادلة فى ظل العولمة

(دراسة مقارنة بين الفكرين الوضعى والإسلامى)

الأستاذ الدكـتور
صـــبرى عبد العـزيز إبراهيم
أستاذ بكلية الدراسات الاسلامية والعربية بنات
بالاسكندرية جامعة الأزهر

الدكتور
محمود صبرى عبد العزيز
مدرس بكلية الحقوق جامعة
العلوم التطبيقية بالبحرين

مقدمة

تسود العالم الآن ومنذ فترة ليست بالقصيرة ظاهرة الفقر وانعدام العدالة فى توزيع الدخول والثروات. فتقرير برنامج الأمم المتحدة لعام ١٩٩٩ يبين أن الـ ٢٠ % الأغنى من سكان العالم يحصلون على ٨٤.٧ % من الدخل العالمى ، ويسيطرون على ٨٢% من أسواق الصادرات الدولية ، وأن الـ ٢٠% الأفقر من سكان العالم لا يحصلون إلا على ١.١% من هذا الدخل أى أن نسبة التفاوت فى توزيع الدخول بينهما تصل إلى (١ : ٧٤) .

يدل هذا على مدى التفاوت الصارخ فى توزيع الدخول والثروات والذى لا يقتصر مداه على المستوى الدولى بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، ولكنه يجد صداه محلياً بين فئات كل مجتمعات العالم ، مما يدل على مدى الأزمة التى يعيشها العالم الآن ، وهى أزمة الفقر والتخلف التى سببتها سيادة حالة انعدام العدالة فى توزيع الدخول والثروات فى العالم ، ويتوقع الخبراء تزايد حدة هذه الأزمة وتفاوتها خلال هذا القرن الحادى والعشرين . ومع اكتمال تطبيق النظام العالمى الجديد المعولم .

وعلى ذلك تبحث مختلف دول العالم عن إقامة تنمية إقتصادية عادلة فى مجتمعاتها . ويلعب الإعلام دور هام فى السير بخطى واسعة نحو تحقيق هذه التنمية . ولكن السؤال الذى يطرح نفسه هنا يدور حول النمذج التنموى العادل الذى ينبغى أن يتبناه الإعلام : أهو نموذج الفكر التنموى الوضعى أم العولمى أم الإسلامى؟ هذا ما نحاول بحثه والإجابة عليه هنا من خلال خطة البحث التالية :

المبحث الأول : دور الإعلام فى مجال التنمية الإقتصادية .

المبحث الثانى : التنمية الاقتصادية العادلة فى الفكر الوضعى .

المبحث الثالث : الإعلام و التنمية الإقتصادية العادلة فى ظل العولمة .

المبحث الرابع : التنمية الاقتصادية العادلة فى الفكر الاسلامى .

المبحث الخامس : دور إعلامى أكبر إذا تبنى الفكر التنموى الاسلامى .

المبحث الأول

دور الإعلام فى مجال التنمية الإقتصادية

يعرف الإعلام [١] بأنه وسيلة الإتصال البشرى بين الجماهيرللتعبير الموضوعى عن عقليتهم وميولهم وإتجاهاتهم ، تعبيراً يعكس مايدور فى المجتمع من رسائل أو أخبار أو حوادث واقعية (أوحتى خيالية) تتفق وقيم ومعتقدات ومبادىء وسلوكيات وعادات وأعراف المجتمع . فهو بمثابة المرآه التى تعكس واقع الحياة الإجتماعية ، عبر وسائل الإعلام المختلفة : المرئية والمسموعة والمقروءة، سواء أخذت شكل قنوات فضائية أو إذاعات أو صحف أو غيرها .

ودور الإعلام فى مجال التنمية الإجتماعية والإقتصادية : [٢] هو دور هام ، على إعتبار أنه اثبتت الدراسات التى اجراها علماء الاتصال وجود أثرمباشر وغير مباشر

---

[١] – راجع :د. سعيدإسماعيل صينى ، أثر الإعلام فى الحوار بين الحضارات ، من أبحاث رابطة العالم الإسلامى بمكة المكرمة ، المؤتمر الخامس ، المنعقد فى الفترة من ٤:٦ /١٤١٥/١٢هـ .الموافق ١٥:١٧ يناير ٢٠٠٥ م . ص ٥١٤ .

– عبد الحافظ الصاوى ، دور الإعلام فى تطوير البحث فى فى الإقتصاد الإسلامى ، بدون ناشر أو مكان أو عام نشر .ص ٤٧٥ .

– د.محمد سيد محمد ، إقتصاديات الإعلام كالمؤسسة الصحفية ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، منتدى سور الأزبكية ، بدون عام نشر ، ص ٥٣ .

[٢] – راجع : د.رضا عبد الواجدأمين، دور وسائل الإعلام فى تحقيق التنمية المستدامة فى العالم الإسلامى ، من أبحاث مؤتمر التنمية المستدامة فى العالم الإسلامى فى مواجهة العولمة ، الذى أقامته رابطة الجامعات الإسلامية والبنك الإسلامى للتنمية فى الفترة من ١٧ : ١٩ مايو ٢٠٠٨ .

– عبد العزيز بن سعيد الخياط ، دور الإعلام فى التنمية الإقتصادية ، ورقة علمية مقدمة إلى المنتدى الإعلامى السنوى السابع ، الجمعية السعودية للإعلام والإتصال .ص١٢.

– د.مجذوب بخيت محمد توم ، ورقة علمية بعنوان : إقتصاديات الإعلام ، الأربعاء ٢٦ / ٨/ ٢٠١٣ ، مركز الخبراء للتدريب .

–عبد الحافظ الصاوى ، دور الإعلام فى تطوير البحث فى الإقتصاد الإسلامى ، بدون ناشر أو مكان نشر أو جهة نشر .

لوسائل الإعلام على الجماهير بالقدر الذى يجعل لكل منهم دورا فى تطوير المجتمع ، وفى إحداث متغيرات إقتصادية وإجتماعية تنموية . ومن هذه الدراسات الآتى: [٣]

١- **الدراسة التى أجراها (ولبر شرام) :** التى دل على وجود علاقة ايجابية بين الاعلام والتنمية . حيث اثبت ان معامل الارتباط بين النشاط التنفيذى لوسائل الاعلام وبين نتائج تنفيذ خطط التنمية قد وصل معدله الى ٧٢% .

التى أثبتت أهمية أنشطة الإتصال فى نشر الأفكار الجديدة وقبولها .

٢- **دراسة (أفريت روجرز) :** ونظرية نشر الأفكار المستحدثة :

*حيث أشار إلى كيفية قيام الإتصال بإجراء التغيير الإجتماعى التنموى أو غيره باتباع مراحل ثلاث متتالية هى :

مرحلة الإختراع : بخلق الفكرة أو تطويرها .ثم مرحلة الإنتشار : بنشر الفكرة وتوصيلها للجمهور . ثم مرحلة النتائج : أى التغيرات التى تحدث داخل النظام الإجتماعى ، نتيجة تبنى الأفراد للفكرة أو رفضها.

*كما أشار إلى أن (عملية إتخاذ القرار) فى الفكرة المستحدثة تمر هى الأخرى بمراحل هى: مرحلة الوعى والمعرفة بالفكرة . ومرحلة الإهتمام بها والبحث عن معلومات عنها ، ومرحلة تعميمها أو رفضها ، ومرحلة تجربتهاعلى نطاق ضيق لقبولها أو رفضها ، ثم أخيرا مرحلة تبنيها على نطاق واسع .

٣- **نظرية ترتيب الأولويات : (وضع الأجندة)** : فلقد أثبتت دراسات علماء الإتصال وجود علاقة إيجابية بين ما تبثه وسائل الإعلام والجماهير ، إذ تؤثر عليهم فى ترتيبهم لأولوياتهم . حيث تقوم بتعليمهم وإرشادهم فى وضع أجندة أولوياتهم فى حياتهم الإجتماعية . والتنموية .

ويلاحظ ما بين التنمية الاقتصادية الناجحة وعدالة توزيع ثمارها بين أفراد المجتمع وفئاته دون تمييز صلة وثيقة ، إذ أن مؤشر نجاح هذه التنمية لا يكمن فى حجم الزيادة التى حققتها فى الدخل القومى الحقيقى فحسب ،و لكن فى نوعية هذه الزيادة و عدالة توزيعها بين كافة المنتجين الذين أنتجوها ، دون تفضيل لفئة على أخرى بغير سبب موضوعى ، فخيرات المجتمع ينبغى أن توجه ليستفيد منها كل أفراده

---

[٣] – راجع د.رضا أمين ، المرجع السابق ، ص ١٧ .

و ليس إلى فئة معينة بعينها أيا كانت مبررات ذلك ، كشرط هام لتحقيق العدالة و الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

وللإعلام دور كبير فى التنمية الإقتصادية ظل العولمة ، والسؤال الى يطرح نفسه هنا هو : هل ينبغى على الإعلام أن يتبنى التنمية الإقتصادية العادلة المطروحة فى ظل الفكر الإقتصادى الوضعى أم الإسلامى ؟ للإجابة على ذلك ينبغى أن نتعرف على مدى العدالة الإقتصادية التى تبناها كل منهما ، حتى يمكن الحكم بجدوى أخذ الإعلام بأى منهما ، بادئين بالفكر الوضعى .

المبحث الثانى

التنمية الإقتصادية العادلة فى الفكر الوضعى

نتعرف هنا على التنمية الإقتصادية فى الفكر الوضعى بشكل عام ، و عما إذا كان بينها و بين مصطلح النمو الاقتصادى فروق علمية أم أنهما يستخدمان كمترادفين . ومثل هذه الوقفة المعرفية تفيد فى الوصول إلى المقياس أو المؤشر الذى بمقتضاه يمكن الحكم على مدى تفاوت التنمية أو عدالتها ، أحين تهتم بمتغير الإنتاج فقط وتهمل أو تستبعد متغير التوزيع لدواعى النمو المرتفع ، أم حين تهتم بالمتغيرين معاً ولا تفصل بينهما ؟ هذا ما تحاول بحثه هنا بقدر من الإيجاز فى مطالب ثلاثة على النحو التالى :

المطلب الأول : التنمية والنمو .

المطلب الثانى : التنمية المتفاوته .

المطلب الثالث : التنمية العادلة .

المطلب الأول

التنمية و النمو

Devlopment & Growth

التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادى فى عرف فريق من الاقتصاديين مصطلحان مترادفان ، فأى منهما يمكن أن يحل محل الآخر فى الاستخدام العلمى. بينما فى رأى فريق آخر لا ينبغى الخلط بينهما ، إذ أن لكل منهما دلالته العلمية المختلفة . (٤)

فالتنمية الإقتصادية : عملية تتدخل بمقتضاها الدولة فى أداء عمل الاقتصاد القومى لتطوير هيكلة وتحسين كفاءته ، و ذلك بهدف زيادة ناتجه القومى و تحقيق معدل نمو أسرع و أعلى من معدله الجارى ، و علاج ما قد يترتب على ذلك من خلال فترة زمنية معينة. (٥)

أما النمو الاقتصادى : فيتعلق بذلك التغير الكمى فى الكميات الاقتصادية الكلية : كالدخل القومى والاستهلاك والاستثمار القوميين ، الذى يحدث من فترة زمنية للأخرى.(٦)

و يعنى ذلك أن التنمية الاقتصادية عادة ما تتم بشكل إرادى ومقصود ومن الدولة ، تتدخل بمقتضاها ببرامجها أو سياساتها أو خططها الاقتصادية لإحداث تغييرات كمية و كيفية فى هيكل الاقتصاد القومى بقصد تطويره . أما النمو الاقتصادى فقد يحدث بشكل إرادى إذا ما تحقق كأثر لبرنامج تنموى طبقته الدولة . و لكنه يتصور وقوعه بدون خطة تنموية و فى هذه الحالة يكون نمواً عفوياً أو تلقائياً .

و على ذلك فإن التنمية و النمو يفترقان أحيانا ويتداخلان أحيانا أخرى . فهما يفترقان فى الحالة التى يتحقق فيها قدر من النمو الاقتصادى بشكل عفوى أو تلقائى ، بدون وجود خطة أو برنامج للتنمية الاقتصادية .

ومع ما تقدم فلقد شاع فى الأدب الاقتصادى خلط كثير من الكتاب بين النمو والتنمية واستخدامهما كمترادفين ، بشكل يصعب تجنبه على النحو الذى سيتضح من خلال ثنايا هذا البحث .

---

(١) (د. أحمد جمال الدين موسى ، العلاقات الاقتصادية الدولية ونظريات التنمية ص ٢٨٩) .

(٢) (راجع د. محمد عبدالمنعم عفر نحو النظرية الاقتصادية فى الإسلام ص ٣٨١) .

(٣) (انظر د.عزت عبدالحميد البرعى ، محاضرات فى اقتصاديات التخلف و التنمية ص ١١٠) .

المطلب الثانى

التنمية المتفاوتة

التنمية المتفاوتة هى التى تركز على تحقيق أكبر معدل نمو ممكن ، حتى ولو أدى ذلك إلى التضحية بعدالة توزيع ثمارها بين الأفراد و الفئات ، على اعتبار أن ما يترتب عليها من تفاوتات توزيعية يمكن علاجه فى مرحلة تالية.

و يعنى ذلك أن هذه التنمية تعتمد على متغير الإنتاج فقط ، و تفصل بينه و بين متغير التوزيع إذ تضعه فى المرتبة الثانية من حيث الأهمية . مما يدل على **أنها ترتكز على أساسين** :

الأساس الأول – التركيز على متغير الإنتاج فقط :

فالعبرة فى هذه التنمية هو بما تحققه من معدل نمو مرتفع يترتب عليه زيادة الدخل القومى بدرجة أكبر من معدل زيادة حجم السكان . و ذلك حتى لا تلتهم الزيادة السكانية الزيادة التنموية. (٧)

بيد أن المؤشر الدال على درجة النمو الذى حققته هذه التنمية لا يحسب بمقدار الزيادة فى الدخل (أو الناتج) القومى الإجمالى ، و لكن بمدى الزيادة المتحققة فى الدخل (أو الناتج) القومى الصافى أو الحقيقى،أى بعد تصفيته من نسبة استهلاك أصوله الرأسمالية ، و استبعاد الآثار التضخيمية منه خلال مدة احتسابه. (٨)

وحتى يعرف مقدار ما استفاده الفرد من هذه الزيادة ، فيتم استخدام مؤشر متوسط الدخل الفردى ، و يعرف بقسمة الدخل القومى الحقيقى أو الصافى على عدد السكان . (٩)

و قد تعرضت هذه التنمية المتفاوتة للنقد الشديد لسببين :

---

(٤) (د . صلاح الدين نافق ، نظريات النمو ص ٢) .

(٥) (د. صبرى عبدالعزيز ، محاضرات فى مبادئ الاقتصاد السياسى ص ٣٣٢) .

(٦) (د. محمد عدنان وديع ، مسح التطورات فى مؤشرات التنمية ونظرياتها ص ٣٦) .

إحدهما - يتعلق بمؤشرها : إذ اعتمدت على حجم الدخل (أو الناتج) القومى الحقيقى (أو الصافى) كمؤشر يدل على مدى نجاحها التنموى. فعلى الرغم من أنه أفضل من مؤشر الدخل القومى الإجمالى فى هذا المجال ، إلا أنه يؤخذ عليه أنه يعد مقياساً خادعاً لا يعبر بدقة عن مدى التحسن الذى طرأ على دخول أفراد و فئات المجتمع من الزيادة الحادثة فى الدخل القومى . فإذا غلب على بنيان الدخل القومى إنتاج سلع و خدمات كمالية وترفيه ، فإن الذى يستفيد منها غالبا هم فئة صغيرة من الأغنياء . (١٠)

و هنا لا يعد مقياس متوسط الدخل الفردى ، مؤشراً صادقاً على زيادة الدخل القومى الحقيقى لكل أفراد المجتمع . لأنه بقسمه الناتج القومى الصافى على مجموع السكان ، فإنه يستنتج نسبة حسابية يفترض إنما اكتسبها كل فرد من أفراد المجتمع من هذا الناتج. فى حين أنهم قد لا يحصلون فعلاً على هذه النسبة ، إذا ما أسيء توزيع الدخل القومى ، فذهبت ثماره إلى فئة صغيرة وتساقط رذاذه على الجماهير ، ففى هذه الحالة لا يطرأ تحسن على دخول معظم أفراد وفئات المجتمع من متوسطى ومحدودى الدخل. (١١)

و الآخر – يتعلق بعدالتها : ففى الوقت الذى اهتم فيه هذه الاتجاه التنموى بمتغير الإنتاج ومدى ما تحققه التنمية من معدل نمو مرتفع و سريع ، فإنه قد استبعد متغير التوزيع من بنيان التنمية . فمن رواد هذا الفكر التنموى الأمريكى " آرثر أكون" الذى يعتبر أن العدالة فى توزيع الدخول تتعارض مع النمو الاقتصادى السريع . (١٢)

وهو اتجاه منتقد لأنه يضحى بالهدف الحقيقى من التنمية وهو تحسين معيشة الأفراد و تحقيق الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية لهم ، و التى لا تتأتى إلا من إنتاج نافع و توزيع عادل .

الأساس الثانى – الفصل بين متغير الإنتاج ومتغير التوزيع :

---

(٧) (محبوب الحق، ستار القمر ص ٦٧) .

(٨) (المرجع السابق ص ٦٧) .

(٩) (Arthur M. Okun: " Equality and Efficiency.) .

يفترض من هذا الاتجاه أنه يمكن فصل سياسات توزيع الدخل عن سياسات النمو. بمعنى أن يتم الاهتمام أولاً بتحقيق معدلات نمو عالية ، أما عدالة توزيع دخولها بين الفئات فيمكن العناية به فى مرحلة تالية بطريقين:

١- **إما بالطريق التلقائى** : فينبغى توجيه اهتمامنا كله للنمو ، وسوف تتكفل الحركة التلقائية بتحسين التوزيع . و يتأسس هذا الرأى على فكرة الانتشار التلقائى لثمرات التنمية. على اعتبار أن مجرد تحقيق معدل نمو مرتفع سيستفيد منه حتماً كل فئات المجتمع و إن تفاوتت أنصبتهم. (١٣) . ولذلك قالوا بأنه:"إذا رعيتم الناتج القومى الإجمالى فإن الفقر سيرعى نفسه".(١٤)

وهى أفكار ذات صبغة تقليدية ، أثبتت التجارب العملية أنها لا تؤدى إلا إلى مزيد من التفاوت و الفقر ، " فآليات السوق ذاتا طبيعة تراكمية غير تصحيحية من الناحية الاجتماعية تعمل فى اتجاه المزيد من التفاوت أكثر مما تعمل على تضييق الهوة بين الفقراء و الأغنياء" . (١٥)

٢- **أو بالطريق التدخلى** : باستخدام أدوات المالية العامة – الإيرادات العامة و النفقات العامة – لإعادة توزيع الدخل القومى لتضييق هوة التفاوت فى توزيعها بين الفقراء و الأغنياء فاستخدام الضرائب التصاعدية لاقتطاع جانب من دخول الأغنياء وتحويله – عن طريق النفقات التحويلية (أو الناقلة) إلى الفقراء فى صورة إعانات مالية أو سلع مجانية مثلاً ، لكفيل بعلاج هذا التفاوت .

و على الرغم من أهمية استعمال الأدوات المالية فى التخفيف من حدة التفاوت فى توزيع الدخول ، إلا أن ذلك ليس مؤكداً ، إذ يتوقف على بنيان هذه الأدوات . فالضرائب باعتبارها أحد أهم مصادر الإيرادات العامة ، إذا غلب على بنيانها الضرائب غير المباشرة ، كما هو حادث فى معظم الدول النامية ، فمعنى ذلك أن محدودى الدخل هم أكثر الفئات تمويلاً للضرائب ، باعتبارهم أكثرهم استهلاكاً ، و بالتالى فإن إنفاق حصيلتهما عليهم لن يؤدى إلى إعادة توزيع الدخول لصالحهم.(١٦)

أضف إلى ذلك أن ذوى الدخول المرتفعة عادة ما يستفيدون أكثر من النفقات العامة ، بسبب اتساع نفوذهم فى الدول النامية . بل إن سياسة إعادة التوزيع يصعب تنفيذها فى الحالة التى يوجه فيها الإتقان العام نحو شراء المساكن الفاخرة و السيارات ،

---

(١٠) (د. إبراهيم العيسوى ، التوزيع و النمو و التنمية ص ١٩٧) .

(١١) (محبوب الحق ستار الفقر ص ٥٨) .

(١٢) (د. إبراهيم العيسوى م.س ص١٧١) .

(١٣) (د. صبرى عبدالعزيز ، مبادئ المالية العامة ص٢٢٩) .

إذا لا يتصور عقلاً إعادة توزيعها فى صورة مساكن منخفضة التكلفة أو أتوبيسات للنقل العام . [١٧] إلى جانب ذلك فإن " نمط وتنظيم الإنتاج نفسه يمليان نمطان للاستهلاك و التوزيع ، يكون من العسير للغاية من الناحية السياسية تغييره" . على الوجه الذى نوضحه تفصيلاً من خلال النقطة التالية. [١٨]

المطلب الثالث

التنمية العادلة

لقد ثبت فشل السياسة التنموية التى تعتمد على متغير معدل الإنتاج وحده – على التفصيل السابق ذكره - لما تؤدى إليه من زيادة معدل الفقر ، و زيادة حدة التفاوت فى توزيع الدخول بين الفئات ، بشكل يصعب بعد ذلك التدخل بإجراءات تصحيحية لعلاجه .

ومن هنا برزت أهمية تبنى فكر تنموى أكثر عدالة و أقرب إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية لكل أفراد المجتمع وفئاته .

و يقوم هذا الفكر على ضرورة دمج الاهتمام بزيادة الإنتاج مع الاهتمام بتحسين التوزيع ، و ألا يعالج كل منهما على حده. [١٩] فإذا أرادت نظريات وسياسات التنمية أن تحقق قدراً أكبر من العدالة و الرفاهية ، فما عليها إلا أن تدخل فى اعتبارها المتغيرين معاً : المتغير الإنتاجى و المتغير التوزيعى. [٢٠]

و لكن الاعتماد على هذين المتغيرين لإقامة هذه النظرية ، ينبغى أن يأخذ فى الاعتبار أن يتم تناولهما من مضمونهما الموضوعى الذى يحقق العدالة والرفاهية المنشودة على النحو التالى :

أولاً- متغير الانتاج : (العبرة بالكيف وليس بالكم)

---

(١٤) (محبوب الحق م س ص ٦٨) .

(١٥) (المرجع السابق ص ٦٠) .

(١٦) (محبوب الحق م س ص ٦٩) .

(١٧) (راجع أ.د.رفعت العوضى ، تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد، المساهمة العربية العقلانية ص ٨٨) .

سعى التنمية نحو تحقيق معدل نمو مرتفع للناتج القومى الإجمالى وانشغالها دائماً بمقدار ما تم إنتاجه وبالسرعة التى تم بها هذا الانتاج ، لا ينبغى أن يكون هو الهدف النهائى لصناع التنمية ، وإنما يجب أن يعتنوا أكثر بمضمون هذا الناتج القومى أكثر من اهتمامهم بزيادة معدله .

فإذا تحقق معدل نمو عال من خلال النفقات العسكرية المتصاعدة ، أو من خلال إنتاج السلع الكمالية التى يستهلكها الاغنياء والمتميزون ، فإن هذا المعدل لا يكون بالضرورة أفضل من معدل نمو أدنى يغلب على بنيانه إنتاج السلع الضرورية ويتم توزيعه بقدر أكبر من المساواة .[٢١]

فليس صحيحاً أن يتم الاعتماد فى قياس معدل نمو أى مجتمع على كم المشروعات التى حققها فى خطة التنمية فحسب وإنما يقاس ذلك بما يوفره كل مشروع من منافع اقتصادية ووظائف اجتماعية لأفراد وفئات المجتمع خاصة الفقراء منهم ، بالقدر الذى يعينهم على حل مشكلاتهم ويرفع من مستوى معيشتهم. [٢٢]

فالمهم ليس ارتفاع معدل النمو وإنما بنيان هذا النمو أى نوعية منتجاته ضرورية أم كمالية ، ومستواها وعما اذا كان مرتفعاً أم منخفضاً . فإذا احتسب متوسط نصيب الفرد من الخدمة التى أداها له المجتمع وفقا لمعدل : معلم لكل عشرين تلميذاً ، أو طبيب لكل ثلاثين مريضاً مثلاً : فإن المعول عليه هنا هو مستوى تلك الخدمة ومدى كفايتها أو فعاليتها . فإذا كان مستواها متدنياً فإن الزيادة فى عدد المدارس والفصول والمعلمين لن تؤدى إلى خفض نسبة الأمية بل قد ترفعها . كما أن انخفاض عدد المرضى لكل طبيب لن تمنع من ارتفاع نسبة المرضى . [٢٣]

ثانياً – متغير التوزيع : (بدء عدالة التوزيع من مرحلة الانتاج) :

الخطأ الذى وقع فيه الفكر التنموى التفاوتى هو فصلهم متغير التوزيع عن متغير الانتاج ، وتأخيره لمرحلة تالية ليعتنى به بإجراءات تصحيحية . وهذا التأخير لا معنى له لأن أشكال الانتاج قد تولد أنماطاً للاستهلاك والتوزيع ، يكون من الصعب التدخل فى مرحلة تالية لتغييرها ، كذلك المثال السابق ذكره والمتمثل فى الحالة التى

---

(١٨) (محبوب الحق م س ص ٦٧) .

(١٩) (د . محمود الكردى ، اجتماعيات التنمية ص ١٥) .

(٢٠) (د . محمود الكردى م س ص ١٤) .

يزداد فيها الناتج القومى الاجمالى فى صورة إنتاج مزيد من السيارات والمساكن الفاخرة ، فمثل هذا النمط الاستهلاكى و التوزيعى الذى يوافق الأغنياء ! يكون من الصعب التدخل لتغييره واعادة توزيعه عن طريق تحويلها إلى مساكن منخفضة التكاليف أو أتوبيسات للنقل العام تناسب نمط استهلاك الفقراء .

لذلك فإن سياسات التوزيع يجب أن تصاغ مع نمط تنظيم الانتاج و لا تترك لمرحلة تالية . فكلاهما يجب أن يولد فى وقت واحد . بمعنى أن نمط الانتاج (والصادرات والواردات) ينبغى أن يوجه لتوفير السلع والخدمات الضرورية التى تكفى لتلبية المتطلبات الاستهلاكية الدنيا للرجل العادى من اجل القضاء على أكثر مظاهر الفقر سوءاً . كما يجب أن توجه نحو تشغيل قوة العمل بأسرها للقضاء على البطالة . فمعدل الانتاج الذى سيتحقق سيؤدى إلى تحقيق توزيع أفضل للدخل فى مرحلة مبكرة مع التوزيع الأولى للدخول وهى ذات المرحلة التى يتولد فيها التفاوت.

ففى مرحلة الانتاج ينبغى التأليف بين رصيد رأس المال المتاح وقوة العمل الموجودة ، بالقدر الذى يوظف رأس المال فى القطاع الذى يكثف من تشغيل العمال ، حتى ولو كان ذلك على حساب إنتاجية كل منهما .

وتفصيل ذلك أن الدول الفقيرة ليس لديها إلا كمية محدودة من رأس المال المعد للاستثمار ، فإذا وجهتها للاستثمار فى قطاع صغير على اعتبار أنه قطاع حديث يتمتع بإنتاجية عالية ووفورات كبيرة ، بيد أنه لا يتسع إلا لتشغيل عدد قليل من العمال . فإنها وان حققت فى هذه الحالة دخلاً أكبر ، إلا أن ذلك سيكون على حساب حجم العمالة ، لأنه سيترك جزءً كبيراً من العمال عاطلين .

أما إذا وزعت رأسمالها المتاح على شريحة واسعة من الاقتصاد فى مشروعات تستخدم كثافة عمالية اكبر ، فهى وإن خاطرت بخفض متوسط إنتاجية العمل وخفض معدل النمو ، إلا أنها ستخفض من حجم البطالة وتحقق توزيعاً عادلاً للدخل حتى ولو كان عند مستوى منخفض نسبياً . [٢٤]

وعلى ذلك فعدالة التوزيع ينبغى صياغتها فى مرحلة مبكرة من التنمية ، وهى مرحلة الانتاج التى يتولد فيها التفاوت مع ميلاد التوزيع الأولى للدخول . إذ أن ذلك من شأنه أن يئد التفاوت منذ مولده أو على الأقل يخفف من حدته بالقدر الذى يجعل استخدام

---

(٢١) (محبوب الحق م س ص ٦٩) .

أدوات المالية العامة فى علاجه فى مرحلة تالية أمراً مجدياً . وبالتالى يتحقق القول بأن التنمية العادلة هى التى تراعى متغيرى الانتاج والتوزيع معاً ولا تفصل بينهما .

مع ملاحظة أن هذه القضية لا تنحصر فى مسألة توزيع وإعادة توزيع الدخول فحسب ، وإنما هى أوسع من ذلك فحتى تكتمل عدالتها فينبغى عدم إغفال وجهها الآخر المتعلق بتوزيع الثروات ، وهو الوجه الذى أغفله الفكر التنموى الوضعى واعتنى به الفكر التنموى الاسلامى .[٢٥]على الوجه الذى ستتضح معالمه من خلال سطور البحث التالية والتى نبدأها بالتعرف على موقع تغير التوزيع فى الفكر التنموى التقليدى.

المبحث الثالث

الإعلام و التنمية الإقتصادية العادلة فى ظل العولمة

مع العقد الأخير من القرن العشرين بدأت تبرز معالم ظاهرة جديدة تسود العالم ، **وهى ظاهرة العولمة أو الكوكبة أوالأممية** . Globalization , Mondialization وبموجبها يصير العالم كله وكأنه قرية كونية واحدة Global Village يذوب فيها كل ما هو محلى أو قومى أو إقليمى ، ليصبح فى سرعة انتقاله وتأثر الآخرين به عالمياً أو كونياً ، وقد مهد لحدوثها ثورة الاتصالات الحديثة من وسائل نقل عصرية من طائرات وبواخر وسيارات ،وأدوات اتصال الكترونية من أقمار صناعية وشبكات "إنترنت" وبث تلفزيونى بقنواته الفضائية وكمبيوتر وفاكس وتلكس ،فضلاً عن الأدوات التقليدية كالهاتف والبرق ، إذ أسقطت هذه الثورة بشكل عفوى كثيراً من الحواجز الطبيعية التى كانت تفصل بين البلاد والشعوب ، مما جعلها تتقارب وتتكامل مع بعضها فى معظم أوجه حياتها الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتقنية والبيئية .

ولكن هذه العولمة شبه العفوية أغرت عدداً من القوى العظمى الرأسمالية أو الأمريكية نحو الهيمنة عليها وتوجيهها بشكل متعمد لتحقيق مصالحها المختلفة ، لذلك تعتبر العولمة " ديناميكية " اجتماعية وحركة مزدوجة تنجم عن تفاعل بين عوامل بعضها موضوعى لا ينبع من فعل الإرادة والوعى (أى عفوى) ،وعوامل ذاتية تابعة من الإرادة والوعى (أى متعمدة) ، سواء تعلق ذلك بوعى الجماعات أو الأفراد. [٢٦]

([٢٥]) (راجع ا.د. رفعت العوض م س ص ٩٢) .

([٢٦]) (د . رهان غليون ، ثقافة العولمة ص ٢٤)

ونظراً لتشعب مجالاتها وتعدد اتجاهاتها فقد عبر عنها البعض بلفظ الكوكبة التى تعنى التداخل والواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية والثقافية والسلوك ، للدول ذات السيادة أو الانتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة ، ودون حاجة إلى إجراءات حكومية . [٢٧]

ولكن هذه الظاهرة بدأت تدخل فى طور جديد ليأخذ شكل النظام العالمى الذى له أدواته ومقوماته المتميزة ، والتى يتوقع أن تحدث آثاراً تنموية وتوزيعية خطيرة ، الأمر الذى يقتضى أن نتعرف عليها متبعين نفس المنهج المعتاد ، وذلك بإبراز إطاره التنموى العام ، ومدى تغير شكل التنمية الإقتصادية فى ظل العولمة ، ثم إبراز مدى مراعاة الفكر العولمى لمتغير التوزيع العادل . وذلك فى ثلاثة مطالب على الترتيب التالى :

المطلب الأول : الإطار التنموى العام للفكر العولمى .

المطلب الثانى : تغير شكل التنمية الإقتصادية فى ظل العولمة .

المطلب الثالث : مدى مراعاة الفكر العولمى لمتغير التوزيع العادل .

المطلب الأول

الإطار التنموى العام للفكر العولمى

النظام العالمى الجديد وإن كان قد مر عليه تلك المدة إلا أنه مازال فى مرحلة تولده ، إذ أن أهم أبواب تفتحه سيتم فتحها خلال الشهور القادمة ، مع حلول عام ٢٠٠٥ ، حيث تنتهى المهلة الممنوحة للدول النامية من قبل اتفاقيات الجات لفتح حدودها أمام التجارة الدولية وإزالة كافة العوائق الجمركية وغير الجمركية أمام انسياب حركتها ، ومع ذلك فهناك معالم لهذا النظام بدأت فى الظهور مما يكون لها آثارها على التوجهات التنموية فى العالم على النحو التالى :

<u>أهم معالم النظام العالمى الجديد :</u>

([٢٧]) (د. إسماعيل صبرى عبد الله – الكوكبة الرأسمالية العالمية فى مرحلة ما بعد الامبريالية ص ٦٢)

معالم هذا النظام كثيرة بدأت الأبحاث والتحليلات الاقتصادية والاجتماعية فى تحديدها ، والتعرض لكل أنواعها أمر يخرج عن نطاق هذا البحث لذا سيتم فحسب التركيز على أهمها الذى له تأثيره على التنمية والتوزيع ، ونوجزها فى الآتى :

١] الهيمنة الأمريكية وصدام الحضارات :

الباردة بين الشرق والغرب لصالحها ، بتفتيت الاتحاد السوفيتى وانهيار المعسكر الشرقى الاشتراكى هو نقطة الانطلاق نحو العولمة .

فلقد أضحت الولايات المتحدة الأمريكية هى القطب الأوحد فى العامل الذى يسير فى فلكه كل دول وشعوب العالم، بحيث تكون العلاقة بينهما هى علاقة الأطراف بالمركز.

ولقد روجت الولايات المتحدة الأمريكية لذلك من خلال المجال الثقافى والأدبى بعدة مؤلفات ومقالات نالت شهرة كبيرة وجدلاً واسعاً فى العالم، مثل مقال فرنسيس فوكوياما (نهاية التاريخ) الذى نشر فى عام ١٩٨٩ وكتابه الذى نشر عام ١٩٩٢ بعنوان (نهاية التاريخ والإنسان الأخير) ، الذى حاول أن يبين أنه بانهيار المنظومة الاشتراكية وانتصار الرأسمالية فكأن التاريخ قد تحقق وتوقفت دورات الزمن وتم الحكر على المستقبل وضاعت أزمات الرأسمالية فى زحمة الإعلام ووجد العالم ضالته المنشودة فى النظام الرأسمالى " المؤمرك " ، وهى نفس الدعوة التى إدعاها هيجل إثر قيام الدولة الألمانية الموحدة ومركزها بروسيا ، كما أعلنتها فرنسا عقب انتصار الثورة الفرنسية بمبادئها الثلاثة : الحرية ، الإخاء ، المساواة .[٢٨]

ومن أخطر ما نشر ليظهر الوجه الحقيقى للعولمة الأمريكية مقال صموئيل هنتنجتون (صدام الحضارات) الصادر عام ١٩٩٣ فى مجلة فورين أفيرز الأمريكية ، الذى يعمق من فكرة تحويل العالم فى ظل النظام العالمى الجديد إلى دوائر حضارية متجاورة ومتصارعة على مستوى الثقافات ، كعملية المقصود منها الهاء الشعوب

---

(٢٨)راجع : د . حسن حنفى ، العولمة بين الحقيقة والوهم ص ٤٩ ، وكذلك د . صادق جلال العظم ، ما هى العولمة ص ٧٣)

Francis Fukuyama : “ The End of History”, the National Interest , Summer, 1989 p3-18.

Francis Fukuyama : “ The End of History and the last Man”, the free press , New York 1992 .

الهامشية (الأطراف) فى قضايا ثقافية تقليدية ، لإخفاء صراع القطب وحلفائه حول تحقيق المصالح وجمع الثروات عن طريق السيطرة على الأسواق العالمية . [٢٩]

ولا تكتفى الولايات المتحدة بفرض هيمنتها عن طريق المدخلين الثقافى والاقتصادى ، ولكنها لا تتورع عن استخدام القوة العسكرية لتحقيقها وردع من يفكر فى عدم الانصياع لأوامرها ، اختارت بعناية المواطن التى تغزوها والتى تتميز الضعف حتى تخرج من خلال حرب قصيرة معها متنصرة مع إحاطة غزوها بشئ من " السيناريوهات " السينمائية " الهوليودية " التى برعت فيها ، فاختارت العالم الإسلامى لتجسيد استراتيجيتها العولمية فى تصادم الحضارات ، واختلقت الأسباب لردع العراق مرتين وأفغانستان واستنزاف ثروات العرب النفطية .

فهدف العولمة الأمريكية اقتصادى بالدرجة الأولى " برسملة " العالم بحيث تصب ثرواته فى خزانتها ويتم ذلك بتوجيه نشاط دول العالم الاقتصادى ليتمحور حول القيمة المحورية (أى القيمة السلعية) : حيث يخضع الكل الاجتماعى لأحد مفرداته التاريخية وهو (السوق) بما يحتويه من نشاط تجارى يعمل على تحقيق الربح الفردى النقدى الذى هو هدف المشروع الرأسمالى ، ويتم ذلك فى بيئة دولية تسودها الاحتكارات الصناعية والتجارية والمالية العملاقة ، وتحيط المجتمع الدولي (بثلاثية اجتماعية) تتصيد الربح النقدى وهى : (اقتصادياً) بتصيد كل ما هو قوة شرائية يمكن أن تمثل طلباً على سلعها فى أى مكان ، (وسياسياً) ببلقنة الدول أى بتفتيتها إلى وحدات سياسية واهية ومتصارعة ، (واجتماعياً) بشرذمة المجتمعات إلى جزيئات عرقية وطائفية لاهية عن مصلحتها بعداءاتها البينية .[٣٠]

وفى خضم هذه الهيمنة الأمريكية تنقسم دول العالم الطرفية إلى مجموعتين من التشكيلات الاجتماعية :

إحداهما : حققت فعلاً من خلال التصنيع قدر على مواجهة المنافسة فى الأسواق العالمية فى مجال تصدير المنتجات الصناعية ، وتضم المجتمعات الاشتراكية سابقاً من أوربا الشرقية ، والاتحاد السوفيتى سابقاً والصين وكوريا والهند والبرازيل والمكسيك ، **والثانية :** التى لم تحقق هذه القدرة وتشمل العالم العربى والإسلامى وإفريقيا .

---

(5) See : Sammuel P. Huntington : “The Clash Of civilizations”, Foreign Affairs , Summer, 1993 p22-49.

(٣٠) (د . محمد دويدار : العولمة مقولة علمية أم مقولة أيدولوجية ص ٣) .

والمجموعة الأولى تساهم بدور (فاعل) فى المنظومة العالمية الجديدة ، إذ لها استراتيجياتها الخاصة التى قد تتناقض مع القوة الأمريكية المهيمنة وحلفائها ، بيد أنها فى البداية سيصعب عليها مواجهتها لقوة آليات الهيمنة وخطورة تلك المواجهة اقتصادياً ، والمجموعة الثانية فهى فى واقع (المفعول به) العاجز عن تطوير استراتيجية خاصة به والمهيمن عليه اقتصادياً وسياسياً ، بما يجعلها فريسة سهلة للقوى المهيمنة تستنفد ثرواتها وتنفذ سياساتها التسلطية . [٣١]

الإعلام أحد أدوات فرض الهيمنة العولمية :

وتتمثل أدوات فرض الهيمنة الأمريكية فى احتكارات خمسة جديدة هى:

الأول: احتكار وسائل الإعلام العالمية : للتأثير على الرأى العام العالمى والقطرى ليتقبل سياسات الهيمنة .

الثانى : احتكار التكنولوجيا الحديثة والرفيعة : بما يجعل صناعات الأطراف تنتج من الباطن لصالح المركز ، لأنه الذى يتحكم باحتكاراته المركزية فى مصيرها ، بما يمكنه من الاستيلاء على فائض القيمة الذى حققته .

الثالث: احتكار المؤسسات المالية ذات النشاط العالمى : وذلك لتدعيم هيمنة المركز على التصنيع من الباطن فى الأطراف .

الرابع : احتكار الموارد الطبيعية واستخدامها فى العالم : ويتم ذلك بالسيطرة على قرار استخراجها والتحكم فى خطط تنميتها والتلاعب فى أسعارها سواء عن طريق الضغط السياسى (السعودية والكويت) أو عن طريق الاحتلال العسكرى (العراق).....

الخامس : احتكار المعدات العسكرية : التى تتيح التدخل لغرض سياسة الهيمنة إذا لزم الأمر ، (حروب الكويت والعراق وأفغانستان ....) .

فهذه الاحتكارات الخمسة هى التى تشكل (قانون القيمة المعولمة) بتكليفاته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، والذى بمقتضاه يتم فى إطار احتكارات الهيمنة الرأسمالية خلق قوى اقتصادية غير متكافئة ، تبخث القيمة المضافة المنوطة بالإنتاج الصناعى للأطراف ، وتغالى

([٣١]) (د.سمير أمين . ثقافة العولمة وعولمة الثقافة ص ٧٨).

فى المقابل من القيمة المضافة فى الأنشطة المرتبطة بهذه الاحتكارات الخمسة ، ليصب فائض القيمة فى النهاية فى مجرى المراكز . [٣٢]

ولتجسيد هذه الهيمنة الأمريكية أعلن جورج بوش الأب فى أوائل تسعينات القرن العشرين وبعد تفكك الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية الشيوعية ، إقامة النظام العالمى الجديد على أسس خمسة هى : (السلام ، والأمن ، والحرية ،واحترام سيادة القانون ، تحت مظلة الولايات المتحدة الأمريكية) .[٣٣]

ولكن هذه الأسس الخمسة تم صياغتها بالأسلوب الذى يخدم هيمنتها ، ويبرر تدخلها فى الشئون الداخلية للدول ، بقوتها العسكرية وثقلها السياسى ، لبسط سيطرتها وتحقيق مصالحها ومصالح حلفائها، مثل دواعى مكافحة الإرهاب فى أفغانستان من قبل وفى سوريا الآن ، وتحرير الشعوب من ديكتاتورية حكامها فى العراق وليبيا ، وتحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان فى المنطقة العربية مع موجة الربيع العربى .

وبهذه الهيمنة أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية ، القيم على الحضارة الإنسانية فهى التى تحدد العدو ليصبح عدواً للحضارة الإنسانية ، وهى التى تصوغ أهداف وغايات النظام العالمى الجديد وتحدد طرق وأدوات تحقيقها كل ذلك فى الإطار الذى يخدم مصالحها ومصالح حلفائها ، ينافسها فى ذلك على استحياء روسيا.

المنظمات الإقتصادية الدولية أبرز أدوات الهيمنة العولمية :

ويعد أخطر أدوات الهيمنة العولمية هو ثالوث المنظمات الاقتصادية الدولية : البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية .

فبإنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) فى يناير ١٩٩٥ اكتملت أضلاع مثلث البناء المؤسسى للنظام العالمى الجديد ، ولقد **روج مؤيدو العولمة** للدور الذى يمكن أن يقوم به فى إدارة النظام الجديد . [٣٤]

المطلب الثانى

تغير شكل التنمية الاقتصادية فى ظل العولمة

([٣٢]) (انظر د . سمير أمين . المرج السابق ص ٨١ مع ملاحظة إضافتنا لمصطلح فائض القيمة إلى هذا المضمون)

([٣٣]) (د . جميل حسين ، بين العولمة المعاصرة والأمريكية ص ٨)

([٣٤]) (د . رضا عبد السلام ، العولمة وتحديات الرأسمالية هل يمكن للتاريخ أن يعيد نفسه ص ٥٧)

مع ظاهرة تدويل الإنتاج ستأخذ عملية التنمية الاقتصادية شكلاً جديداً ، فبعد أن كانت الدولة هى محور عملية الانتاج ، انتقل هذا الدور إلى الشركات عالمية النشاط بسبب (أهمية رأس المال) الذى أصبح يتمتع بقدرة كبيرة على نقل مواطن إنتاجه من دولة الأخرى وفقاً لمصلحته ، كذلك بسبب (النمط المركب) لتقسيم العمل الرأسمالى الدولى ، على ما سيتضح معناه من خلال العرض التالى :

وتلعب الشركات الاحتكارية الكبرى دورها فى تحديد شكل التنمية الاقتصادية داخل الدول عن طريق الآتى :

أ) **توجيه الاستثمارات :** تركز الشركات متعدية الجنسية جزءاً من نشاطها فى (بلدها الأم) ، بيد أنها تسعى دائماً لتدويل نشاطها نقل الجزء الآخر منه إلى دول أخرى (مضيفة) كى تستفيد من انخفاض معدلات الأجور فيها ، أو لقربها من أسواق تسويق منتجاتها موفرة نفقة النقل مثلاً ، أو لغيرها من المزايا التى يمكن أن تستفيد منها فى تعظيم ربحها ، ولا شك أن لذلك التوجيه الاستثماري آثاره التنموية الإيجابية على البلد الأم والبلد المضيفة وإن كانت أغلب ثمارها ستتوجه إلى الشركة الاحتكارية وبلدها الأم. (٣٥)

ب) تشكيل هيكل الاستثمار : فتحديد نوعية السلع التى سيتم إنتاجها والأنشطة والقطاعات التى سيوجه الاستثمار فيها ، أصبح إلى حد كبير مرهوناً على توجهات تلك الشركات ، ولا شك أنها لا تهتم بما إذا كان ما ستنتجه من السلع ضرورياً أم كمالياً ، ونشاطها صناعياً أم زراعياً ، إذ أن هدفها دائماً مادى أو ربحى وبالتالى فهى تهتم بالكم أكثر من اهتمامها بالكيف . (٣٦)

ج) خلق أنماط جديدة من التخصص وتقسيم العمل : تغيرت الصورة التقليدية للتخصص وتقسيم العمل التى صاغها آدم سميث وريكاردو ، إذ لم يعد يتوقف تخصص دول فى إنتاجها لسلعة على ما تتمتع به من ميزة نسبية ، ولكن ثم التحول من الميزة النسبية إلى (الميزة التنافسية) كما تقول كروجمان بحيث يتأسس التخصص على مدى مقدرة الشركة دولية النشاط – وليس الدولة – على الابتكار والإبداع والتجديد فى مجال الأنتاج ، أى مدى كفاءتها الإنتاجية وقدرتها على تخفيض النفقة ، وهو أمر يحتاج إلى أجهزة بحثية وعلمية مبتكرة ومطورة فى كل شركة كى تضمن لنفسها موقعاً متميزاً فى حلبة المنافسة ، مما يجعلها تعتمد على ما لديها من عقول بشرية وإلكترونية ذكية ،

---

(٣٥) (هناء كرارة المرجع السابق ص١٩)

(٣٦) (المرجع السابق ص ١٩)

وتشير العديد من الإحصاءات إلى أن هناك اختراعاً جديداً فى العالم كل دقيقتين ، وأن رصيد براءات الاختراع فى عام ١٩٩٧ مثلاً تجاوز ٣٠ مليون براءة اختراع مسجلة دولياً وأن هذا الحجم يتزايد سنوياً بواقع مليون براءة جديدة فى السنة . (د . سمير أبو الفتوح المرجع السابق ص ٤١)

ووجه آخر لتقسيم العمل الرأسمالى الدولى ظهر مع العولمة وهو (النمط المركب) و (تصغير الحجم) ، فلم تعد الشركات تتخصص فى إنتاج كل مكونات سلعتها ، فطالما وجدت (صناعات مغذية) تتخصص فيها شركات أخرى يمكنها أن تنتج جزءاً من هذه المكونات بتقنية أعلى وتكلفة أقل ، فالأفضل أن تشترى (الشركة الأم) هذه المكونات منها ثم تقوم بتجميع كل مكوناتها لديها ، وتتم هذه العلاقة بين الشركة الأم والمصانع المغذية وفقاً لمبدأ (التعاقد من الباطن) ، وهذا ما فعلته شركة جزال موتورز الأمريكية لصناعة السيارات التى قامت بتصفية عدد من مصانعها المغذية التى تنتج مكونات سياراتها ، وأخذت تشتريها من شركات أخرى ومنها شركة منافسة وهى شركة تويوتا اليابانية . [٣٧] **خلاصة ما تقدم** أن العلاقة بين الدولة والشركات الاحتكارية العالمية ستكون غير متكافئة ، فى ظل الضعف المتواصل فى مقدرة الدولة والقوة المتزايدة لهذه الشركات فبعض هذه الشركات بلغت من القوت الاقتصادية ما تفوق فى المتوسط القوة الاقتصادية لكثير من الدول .[٣٨] مما يجعلها تتحكم فى مصير التنمية بها ، إذا يمكنها أن تتبع سياسة انتقائية فى اختيار الدول التى ستتثمر أموالها فيها أو فى اختيار مجالات استثمارها ، بل إن ظاهرة أممية رأس المال وتدويل الإنتاج ، تجعلها فموقف تتهدد فيه الدولة بنقل رؤوس أموالها ونشاطها إلى دول أخرى ما لم تستجب لمطالبها مثل منحها تنازلات ضريبية ، أو إقامة البنية التحتية على نفقة الدولة ، أو إلغاء التشريعات التى كانت تحقق مكاسب للعمال كقوانين الحد الأدنى للأجور وإعانات البطالة .[٣٩]

المطلب الثالث

مدى مراعاة الفكر العولمى لمتغير التوزيع العادل

([٣٧]) (راجع د . خالد سعد زغلول المرجع السابق ص ٢٦ ، وراجع فى مصطلح " النمط المركب " د . محمد دويدار ، مقولة علمية أم مقولة أيدولوجية ص ٤) .

([٣٨]) (د . محمد دويدار المرجع السابق ص ٦) .

([٣٩]) (هانس بيتر مارتين ، هارلد شومان ، فخ العولمة ص ١٠)

الواضح من العرض السابق أن النظام العالمى الجديد لا يعير لمتغير التوزيع أى اهتمام ،وأن هدفه الأوحد هو تعظيم أرباح شركاته الجرارة ، فمع تسارع عمليات العولمة فإن بعض المصطلحات التى شغلت أفكار الاقتصاديين والمفكرين عادة لسنوات طويلة لم يعد لها معنى !! مثل : التنمية الاقتصادية ، والعالم الثالث ، والتحرر ، والتقدم ، وحوار الشمال والجنوب ، ودولة الرفاهية . (٤٠)

إن الكلمات السحرية التى روج بها ميلتون فريمان لنظريته الليبرالية الجديدة أساس العولمة ، أثبت الواقع والتحليلات الاقتصادية أنها كانت خادعة ومضللة ، ومنها قوله بأن حرية انتقال رأس المال عبر الحدود الدولية هى التى ستحقق استخدامه الأمثل ، فانطلاقاً من الرغبة فى تحقيق أقصى ربح فإن ذلك كان لجذب الأموال المدخرة نحو المجالات التى تحقق لها أفضل استخدام ، فستنقل الأموال من البلدان الغنية برأس المال إلى المناطق الغنية بالفرص الاستثمارية ، مما يحقق للمدخرين وبالتالى للمقرضين أكبر عائد ممكن ، والمحصلة النهائية لذلك هى ستكسب – نظرياً على أدنى تقدير – كل الأمم ، وذلك لأن إنتاج هذه السبل هو الطريقة التى تتضمن أفضل استثمار وأعلى معدلات نمو.(٤١)

إن هذه الكلمات ثبت عكسها تماماً ، إذ ترتب على حرية التجارة ونشأة العولمة رغم قصر عمرها حتى الأن ، أثار توزيعية سيئة ، تعمد مروجو العولمة غض الطرف عنها وإهمالها على النحو التالى :

أ) سوء آثارها التوزيعية :

إن أخطر ما يفرزة النظام العالمى الجديد هو أنه يؤدى إلى انعدام العدالة الاجتماعية سواء داخل الدولة الواحدة أو بين دول العالم المتقدم والنامى وهو أثر سئ للعولمة يتخذ له مظهرين رئيسين هما البطالة والتفاوت .

الأول – البطالة : فلهث الشركات العملاقة وراء جنى الربح والتقدم التكنولوجى ، جعلهم يتعمدون توفير أكبر قدر ممكن من نفقة الأجور ، بالتخلى عن عدد كبير من العمال عن طريق إحلال الآلة الإلكترونية محل العامل ، وقد صرح بذلك مخططو العولمة الذين اجتمعوا فى فندق فرمونتHotel–Fairmont بولاية سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية فى سبتمر عام ١٩٩٥. إذ تبارى الحاضرون من رؤساء تلك الشركات والمؤسسات الاقتصادية العالمية فى بيان عدد العمال الذين يمكن كل منهم أن

---

(٤٠) (هانس – يترمارتين ، هارالد شومان ، فخ العولمة ص ١٢)

(٤١) (هانس – بترمارتين .. فخ العولمة ص ١٢٢)

يستغنى عنه عند إعادة تنظيم مشروعه فى ظل العولمة ، وكان أخطر التصريحات لرجل الأعمال الكبير (واشنجتون س سب) Washington Sy Cip الذى قال بأنه فى القرن القادم – أى الذى نحن فيه الآن – " لن تكون هناك حاجة إلى أيد عاملة أكثر من هذا ، فخمس قوة العمل سيكفى لإنتاج جميع السلع ولسد حاجة الخدمات الرفيعة القيمة التى يحتاج إليها المجتمع العالمى". (٤٢)

وإن نظرة إلى أثر العولمة فى زيادة نسبة البطالة فى أوربا رغم مرور فترة وجيزة على تطبيقها فيها ، ليدل على صدق نبوءة واشنجتون ، فلقد ترواح معدلها فى أوربا الغربية فى السنوات الأخيرة للقرن الماضى بين ٦% و ١٣% ، وزاد إلى ٤٠% فى بعض البلدان الرأسمالية المتخلفة ، وفى فرنسا وصل عدد المتعطلين عام ١٩٩٩ إلى ٣.٦مليون ، يضاف إليهم ١.٥ مليون شخص فى حالة عمالة هشة (أو قلقة) أى عمالة مؤقتة أوعرضه للضياع فى أى لحظة. (٤٣)

فمجتمع الثلثين الأثرياء والثلث الفقير الذى كان الأوربيون يخافون من حدوثه فى ثمانينات القرن العشرين ، سيصبح مع اكتمال تطبيق النظام العالمى الجديد مجتمع الخمس أى الخمس العامل وبالتالى الثرى ، والأربعة أخماس العاطلة وبالتالى الفقيرة ، مما ينذر ببطالة أكبر وتفاوت كبير .(٤٤)

الثانى - التفاوت : ماتم التنبؤ به فى الفقرة السابقة تحقق على أرض الواقع عام ١٩٩٩ ، إذ ورد فى تقرير التنمية البشرية الذى يصدره البرنامج الإنمائى التابع للأمم المتحدة أن خمس سكان العالم فقط ، يحصلون على ٨٦% من الناتج العالمى ، كما يسطرون على ٨٢% من أسواق الصادرات الدولية وعلى ٦٨% من الاستثمارات الأجنبية ، وهى بالطبع دول الشمال الغنية . (٤٥)

وفى نفس التقرير كان فى المقابل الـ ٢٠% الأفقر من سكان العالم يحصلون على ١.١ % من الدخل العالمى عام ١٩٩٩ ، ومعنى ذلك أن التفاوت فى توزيع الدخول بين الفئتين الأفقر والأغنى فى العام تصل إلى (١ : ٧٤) . (٤٦)

---

(٤٢) (فخ العولمة ص ٢٥ : ٢٦) .

(٤٣) (د . محمد دويدار ، العولمة مقولة علمية أم مقولة أيدلوجية ص ٢٩) .

(٤٤) المرجع السابق ص ٢٨ .

(٤٥) د . أحمد بديع بلح ، تحولات العولمة : السياسة الاقتصاد الثقافة ص ٥ .

(٤٦) راجع د . محمد دويدار المرجع السابق ص ٢٧ .

بل إن بيانات عام ١٩٩٦ تشير إلى أن ٣٥٨ ملياردير يمتلكون معاً ثروة تضاهى ما يملكه ٢.٥ مليار من سكان الأرض ، أى تضاهى مجموع ما يملكه نصف سكان العال. [٤٧]

ب) تعمد إهمال متغير التوزيع :

إهمال الفكر العولمى لمتغير التوزيع لم يأت عارضاً كأثر لسياساتهم الاحتكارية ، وإنما نؤيد أستاذنا الدكتور رفعت العوض فى أن الأمر قد يكون أكثر من الإهمال أنه قد يكون تعمد إبعاد العنصر التوزيعى ، وقد استدل على ذلك بكتاب (بول كنيدى) الذى يحمل عنوان (التحضير للقرن الواحد والعشرين) ، الذى اعتمد فيه على نظرية مالتسى للسكان وعبر فيه عن نقله نوعية خطيرة فى الفكر الاقتصادى العالمى الجديد ، يترتب عليها إهمال المتغير التوزيعى . [٤٨]

والذى دعانا إلى تأكيد تعمد إهمال الفكر العولمى لمتغير التوزيع ، ما ذكره صاحبا كتاب (فخ العولمة) من أقوال لمخططى ومروجى العولمة التى تؤكد هذا المعنى ، وقد جمعها الأستاذ الدكتور رمزى زكى فى تقديمه لهذا الكتاب ، مثل قولهم : "إن مراعاة البعد الاجتماعى واحتياجات الفقراء أصبحت عبئاً لا يطاق " و " إن دولة الرفاه تهدد المستقبل ، وإنها كانت مجرد تنازل من جانب رأس المال إبان الحرب الباردة ، وإن ذلك التنازل لم يعد له الآن ما يبرره بعد انتهاء هذه الحرب " ، أو القول بأن : " على كل فرد أن يتحمل قدراً من التضحية حتى يمكن كسب المعركة فى حلبة المنافسة الدولية " ، أو الادعاء : " بأن شيئاً من اللامساواة بات أمراً لا مناص منه " .

ومعنى ذلك أن مخططى العولمة ورجال أعمالها ليس عندهم أدنى نية لأن يضحوا ولو بجزء ضئيل من الثمار التى سيجنوها من جراء العولمة لمساعدة الفقراء والمتعطلين بسببهم !! أى أنهم يرفضون فكرة تحمل أى التزام اجتماعى حيالهم ، وإنما يرمون بعبء ذلك على غيرهم من منظمات المجتمع المدنى بجمعياته الخيرية وكذا المبادرات الفردية من الأفراد تجاه بعضهم فيما يسمى بالتكافل الاجتماعى ، إذ أن هذا الأسلوب يمكن أن يوفر لهم ما يسد رمقهم ويسكن ثورتهم ، كالأم التى تعطى حلمة ثديها لطفلها ليتلهى بالقطرات المتبقية من لبنها عن ألم الجوع. [٤٩]

([٤٧]) فخ العولمة ص ٦٠ وأشار إلى : UNDP Human Development Report, 1996 .

([٤٨]) راجع أ.د . رفعت العوضى ، تراث المسلمين العلمى فى الاقتصاد ، المساهمة العربية العقلانية ص ٨٩ .

([٤٩]) المرجع السابق ص ٢٧ .

انظر إلى أى حد وصل بهم استهتارهم بمصائر الشعوب الأخرى ، فى سبيل أنانيتهم المفرطة وتحقيقهم لهدفهم الربحى الكبير ، ولعل من أطيب ما قرأت حلاً لهذا الموضوع ولمقاومة العولمة بأثارها السلبية ما قاله د . كابلان الخبير الأمريكى بشئون العالم الثالث : " فى هذا الجزء من العالم سيكون الإسلام ، بسبب تأييده المطلق للمقهورين والمظلومين أكثر جاذبية ، فهذا الدين المطرد الانتشار على المستوى العالمى ، هو الديانة الوحيدة المستعدة للمنازلة والكفاح " . [٥٠]

المبحث الرابع

الإعلام والتنمية الإقتصادية العادلة فى الفكر الإسلامى

التعرض لكل جوانب وموضوعات التنمية الاقتصادية فى الإسلام ، أمر لا يتسع له نطاق هذا البحث . مما يقتضى التركيز على أهم الموضوعات التى يمكن منها الحكم على مدى اعبتار الفكر التنموي الإسلامي لمتغير التوزيع ، ونختار منها موضوعين هما : أسس التنمية الاقتصادية ، والنمذج التنموى العادل فى ظل الإسلام . [٥١]

. وهما ما نوضحهما فى مطلبين على الترتيب التالى :

المطلب الأول : أسس التنمية الاقتصادية فى الإسلام .

المطلب الثانى : النموذج التنموى الإسلامى العادل .

المطلب الأول

أسس التنمية الاقتصادية فى الإسلام

الطبيعة الشاملة للتنمية الاقتصادية فى الإسلام ، التى جعلتها تتسع لتشمل البعد بين المادى والروحى ، وتنمية الإنسان مع تنمية موارده المادية وعدالة توزيع الدخل والثروة القوميين بين المنتجين ، وضمان جانب منها لغير القادرين على الإنتاج ، بما

---

(٥٠) فخ العولمة ص ٦٤ وأشار إلى : Robert D. Kaplan : " Die Kommende Anarchie", In . Letter p.580.

(٥١) (د. محمد عبد المنعم عمر ، نحو النظرية الاقتصادية فى الإسلام الدخل والاستقرار ص٣٨٨) .

يوفر للجميع مستوي الكفاية المعيشى ، كى يتمكنوا جميعاً من تحقيق الهدف الذى من أجله خلقوا وهو عبادة الله فى أرضه .

كل هذا يدل على أن التنمية الاقتصادية عبارة عن نشاط متعدد الأبعاد والاتجاهات ، وبالتالى فإن توجيه الجهود لتنمية أحدها (المادة مثلاً) وإهمال باقيها ليس ما يبرره . فالإسلام يسعى إلى إحداث التوازن بين مختلف الأبعاد والاتجاهات التنموية . فهو لا يهتم بالتغيرات التنموية الكمية مهملاً التغيرات النوعية أو الكيفية للتنمية بصفة خاصة وللحياة بصفة عامة ، بل يضع الحلول ويوفر الأدوات الكفيلة بعلاج أى اختلال بينها . ونولي للدولة دوراً رئيسياً فى تحقيق ذلك .

ومن هنا تعددت أسس التنمية الاقتصادية فى الإسلام بتعدد أبعادها **لتتضمن ثلاثة أسس** : أحدها إنتاجى ، والثانى توزيعى ، والثالث تعبدى . ونوضحها تباعاً بإيجاز غير مخل بالمعنى أو الموضوع .

الأول : الأساس الإنتاجى :

تعتمد التنمية الاقتصادية على عناصر الإنتاج المادية والبشرية لزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي ، وتحقيق زيادات مستمرة فى الدخل القومى ، تفوق معدلات النمو السكانى ، وتؤدى إلى إحداث زيادات حقيقة فى متوسط نصيب الفرد من الدخل . فالموارد الطبيعية المتاحة يسعى الإسلام إلى تنميتها وتسخيرها بالقدر الذى يخدم الإنسان ، فالبعد الإنساني بعد رئيسى فى التنمية الإسلامية .

ولذلك تنصرف تنمية الإنتاج إلى تنمية العنصرين المادي والبشري معاً ، بالقدر الذى يحرر المجتمع الإسلامي أفراداً وجماعات من ضغط الحاجة .

الثانى : الأساس التوزيعى :

عملية التنمية الاقتصادية فى الإسلام ليست عملية مادية فحسب تستهدف زيادة معدل النمو وتعظيم الناتج القومى ، وإنما هى على ما سلف ذكره (عملية إنسانية) تستهدف تنمية الإنسان وتقدمه المادى والروحي معاً ، فهمى فى المجال الاقتصادي

ليست عملية إنتاج فقط ، وإنما هى عملية كفاية فى الإنتاج مصحوبة بعدالة فى التوزيع.[٥٢]

فزيادة الإنتاج بدون عدالة التوزيع ، يؤدى إلى تنمية حادة فى تفاوتها وبالأحرى يؤدى إلى توسيع دائرة الفقرة . وإن البعد الإنساني فى التنمية الاقتصادية فى الإسلام هو الذى يتناولها فى جانبيها الإنتاجى والتوزيعى لقضية اجتماعية ، فكما تناولها فى مجال الإنتاج كقضية إنسان منتج يساهم فى الإنتاج بعمله أو برأسماله. فإنه اعتبرها كذلك فى نطاق التوزيع قضية إنسانية بالدرجة الأولي ، إنها مشكلة إنسان له حاجاته (الكفائية) التى ينبغى إشباعها لكى يحيا فى مستوى لائق من المعيشة ، فإن حققت له إنتاجيته الشخصية دخل الكفاية فحسن ، وإلا كان على من ساعدتهم ظروف الإنتاج والسوق فى الحصول على دخول كبيرة ، أن يتحملوا مسئوليتهم نحو توفير (حد الكفاية) أى مستوي الفنى أو المستوى اللائق من المعيشة عن طريق الزكاة ، التى تتولى الدولة الإشراف على جمعها وتوزيعها بصفة جبرية .

ومعايير التوزيع الممكنة فى الإسلام أربعة هى :

معيار التوزيع بالمعاوضة و معيار التوزيع بالقوة و معيار التوزيع بالحاجة و معيار التوزيع بالجماعة

مستوى التوزيع العادل فى الإسلام :

رغم موازنة الإسلام بين مصلحة الرأسماليين والعمال ، وإقراره لمعايير التوزيع السابقة إلا أن بعض الأفراد قد يخرجون على ذلك محققين دخولاً ريعية أو تفاوتية على حساب غيرهم مما يؤدى إلى سوء توزيع الدخول والثروات ووقوع حالة من التفاوت ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة أهمها : حب تكوين الثروات ﴿ وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا ﴾ [٥٣] ، وكذا الأثرة أو الأنانية حيث يقدم الفرد مصلحته على مصلحة غيره مستغلاً إياه عن طريق الاحتكار مثلاً بالإضافة إلى عدم الاتفاق حول معيار عام وعادل يتم التوزيع بموجبه.[٥٤]

---

(٥٢) (أستاذنا الدكتور محمد شوقى الفنجرى فى تقديمه لمؤلف أ.د شوقى أحمد دنيا ، الإسلام والتنمية الاقتصادية،ص٦).

(٥٣) (سورة الفجر ، آية ٢٠) .

(٥٤) (راجع د. عبد الرحمن يسرى ، علم الاقتصاد الإسلامي ، ص٩٨) .

ولكن الإسلام لم يترك أفراده هكذا دون وضع الإطار العادل للتوزيع ، إذ أنه **أحاط التوزيع بضابطين** من شأنهما أن يحققا مستوى توزيعياً أكثر عدالة بين أفراده وهما :

الأول : توفير حد الكفاية للجميع : فيحققه الشخص بإنتاجيته أى بما قدمه فى العملية الإنتاجية من رأسمال أو عمل ، فإذا لم يتمكن من تحقيقه لسبب خارج عن إرادته لانخفاض إنتاجيته أو لبطالة إجبارية تعرض لها أو لعجزه الشخصى عن العمل ، مما جعله فقيراً أو مسكيناً ، وفرته له الدولة عن طريق الزكاة وغيرها من الأدوات سالفة الذكر (الإجبارية والاختيارية) .

الثاني : تخفيف التفاوت فى توزيع الدخول والثروات : بمنع التفاوت مطلقاً فى توزيع الدخول والثروات فى أى مجتمع أمر يتنافى مع الواقع ويدخل فى إطار الخيال الذى سيطر على ماركس وأمثاله فى مجتمعاتهم الشيوعية التى لم تجد لها حظاً من التطبيق حتى الآن لمخالفتها للطبائع البشرية . لذلك يعترف بوجود قدر من التفاوت فى توزيع الدخول والثروات فى المجتمع ، وهو تفاوت مطلوب لمصلحة البشر لتحفيزهم على العمل حتى يحصل صاحب الإنتاجية الأكبر على عائد يوازيها ويتميز به عن منخفض الإنتاجية . إذ لولا ذلك التفاوت لاستغني كل شخص عن أن يعمل لدى غيره ولعمت البطالة . وهو الذى أشار إليه قوله تعالى : ﴿ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ﴾ [٥٥] والسخرة هنا المقصود بها العمل . كما أن هذا التفاوت قد يكون من الله للبشر على سبيل الاختبار لقوله تعالى : ﴿ لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ ﴾ [٥٦]

ولم يكتف الإسلام بفرضه لكل تلك الضوابط التوزيعية ، بل وظف أدوات عديدة كفيلة بتضييق هوة التفاوت فى توزيعه الدخول والثروات فى المجتمع إلى أدني درجاتها ، وهى أدوات إعادة التوزيع . وهى سياسة مقصورة فى الإسلام أشار إليها قول النبى ﷺ لمعاذ بن جبل حين أرسله إلى اليمن : (وأعلمهم أن فى أموالهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم) [٥٧] ، وقوله فيما رواه أبو سعيد الخدرى : (من كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له ، ومن كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له)

([٥٥]) (سورة الزخرف ، آية ٣٢) .

([٥٦]) (سورة الأنعام ، آية ١٦٥) .

([٥٧]) (رواه البخارى) .

ويقول أبو سعيد : (فذكر أصنافاً من فى المال ما ذكر حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا فى فضل).[٥٨]

وأدوات إعادة التوزيع فى الإسلام تتنوع بين نوعين : الأول الأدوات الدورية ، وتتسم بوجوبها ودوريتها إما سنوياً : كالزكاة أو دائماً كالإرث وحد الكفاية وبذل فضل الموارد الطبيعية المتجددة فى الملك الخاص كالموارد التى تنتج الماء أو الحطب أو النار أو الملح . **والثاني : الأدوات غير الدورية** : منها ما هو جبرى كالهدى فى الحج والكفارات والنذور وحق الضيافة ، ومنها ما هو طوعي : كالوصية والقسمة لغير وارث والهبة وبذل فضل منافع رؤوس الأموال الخاصة كالماعون. [٥٩]

ولا شك أن هذه الأدوات التوزيعية تمثل ثورة من النظم التى من شأنها أن تحاصر أى تفاوت يمكن أن يحدث فى توزيع الدخول والثروات لتعيد توزيعها بشكل متدرج جبرى وطوعى ، بما يضيق من هوته ويقضى على الفقر فى مدة وجيزة كما حدث فى عهد العمرين بن الخطاب وابن عبد العزيز . [٦٠]

الثالث : الأساس التعبدى (أو العقائدي)

عادة ما يبحث الاقتصاديون عن العوامل التى تحفز الإنسان على التنمية وزيادة الإنتاج والإنتاجية . وعادة ما يرجعها الوضعيون منهم إلى عوامل مادية كالربح باعتباره الحافز على الإنتاج فى المجتمع الرأسمالي . والإسلام لا ينكر هذا العامل بل يعترف به (كعامل أولى) وليس كهدف نهائي للتنمية والاستثمار . وإنما كوسيلة لتحقيق (هدف نهائي) هو تهيئة الأرض لتكون صالحة للعبادة . فلقد أمرنا الإسلام (بتعمير) الأرض بقوله تعالى : ﴿ هو الذى أنشأكم فى الأرض واستعمركم فيها ﴾ [٦١] ، وقوله تعالى : ﴿ هو الذى جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا فى مناكبها وكلوا من رزقه﴾ [٦٢]

ونددد بالمفسدين فيها فقال : ﴿وإذا تولى سعى فى الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد ﴾ (سورة البقرة)، آية ٢٠٥) وأمر باستمرار التنمية النبى ﷺ

---

(٥٨) (رواه مسلم).

(٥٩) (لتحليل اقتصادى متعمق حول هذه النظم التوزيعية راجع : د. محمد أيس الزرقاء ، نظم التوزيع الإسلامية ص١٥ ، وكذا رسالتنا للدكتوراه ص٢٠٤ وما بعدها) .

(٦٠) (راجع فيمها رسالتنا للدكتوراه ص٦٥٥ وما بعدها)

(٦١) (سورة هود آية ٦١) .

(٦٢) (سورة الملك ، آية ١٥)

بقوله : ﴿إذا قامت الساعة وفى يد أحدكم فسيلة فاستطاع ألا تقوم حتى يغرسها فليغرسها فله بذلك أجر ﴾ (رواه البخاري)

ومن خلال تلك الأسس التنموية الثلاثة ، يمكن القول بأن المقياس الذى يقاس به معدل النمو الذى حققته التنمية الاقتصادية فى الإسلام ، هو بمدى ما أحدثته التنمية من متغير فى الإنتاج والتوزيع معاً ، أى بمقدار لزيادة فى الناتج القومى التى أحدثتها التنمية ، وأثرها على زيادة الدخل الحقيقى لكل فرد فى المجتمع من ناحية ، ومدى عدالة توزيع هذا الناتج بين أفراد المجتمع وفقاً لمبدأ (لكل بحسب إنتاجيته وحاجته) ، من ناحية أخرى . والمقياس العام فى ذلك هو بمدى توفير التنمية لحد الكفاية لكل أفراد المجتمع .

المطلب الثانى

النموذج التنموى الاسلامى العادل

الفكر الاقتصادي الإسلامى – سواء فى أفكاره التنموية العامة أو من خلال نموذجه التنموى الخلدونى ، لم يهمل متغير التوزيع بل اهتم به فى إطار سعيه لتحقيق تنمية عادلة ، وتعددت المداخل التى ربط فيها بينه وبين متغير الإنتاج لتشمل مداخل المشروعية والدخل والثروة والقيمة :

(أ) أما مدخل المشروعية :

فهو مدخل عام فى جميع الأنشطة الاقتصادية وغير الاقتصادية ، ينبغى أن يراعيه المسلم فى كل حياته لتسير وفقاً لمبدأ الالتزام بالحلال وتجنب الحرام الذى تدل عليه نصوص القرآن والسنة ، ويطبق اقتصادياً بممارسة النشاطات النافعة وتجنب الأنشطة الضارة . وتوزيعيا باكتساب الأموال بالحق لتأخذ صور الطيبات والامتناع عن اكتسابها بالباطل حتى لا تصبح من الخبائث .

وقد طبق ابن خلدون مدخل المشروعية تطبيقاً متميزاً استخدم فيه أسلوب التحليل الاقتصادى إذ لم يستعمل معيار (النص) كما هو معتاد فى التمييز بين ما هو مشروع مما هو غير مشروع ، ولكنه استخدم معيار (العمل) سواء فى التمييز بينهما أى الربط بين متغيري الإنتاج والتوزيع وعلى نفس المستويين .

فبالنسبة لمتغير الإنتاج فقد قسم مجالات الإنتاج التى هى مصادر للكسب ، إلى مصادر أو مجالات مشروعة وغير مشروعة . فالمشروع هو ما استخدم العمل فى إنتاجه كعنصر رئيسي وغير المشروع ما افتقد إلى عنصر العمل فيه . ووسع من

عنصر العمل ليدخله فى تكوين رأس المال . وعد مجالات الإنتاج المشروعة وجوها طبيعية للمعاش ومثل لها بالزراعة والصناعة والتجارة . بينما اعتبر مجالات الإنتاج غير المشروعة وجوها غير طبيعية للمعاش يكسب الشخص دخله منها مجاناً بغير جهد ولا سعى كالجاه والظلم الاقتصادي .وربط متغيرى الإنتاج بالتوزيع بنفس الرابط (المشروعية) العمل إذ قسم معايير توزيع الدخول إلى معايير مشروعة وغير مشروعة ، وقصر المشروع منها على معيار المعارضة الذى يحصل بمقتضاه الشخص على دخله بمقابل ، وفى المقابل اعتبر الظلم الاقتصادي معياراً غير مشروع لأنه يأخذ دخله منه باستخدام القوة كذلك معيار الجاه فعده معياراً غير مشروع لأنه يزداد بمقتضاه دخل الرأسمالي فى الناتج عن نصيبه العادى بغير عوض ، بيد أنه لم يعترف به إلا بالقدر الذى يوفر للرأسمالي نحواً من الحماية (كالثقل السياسى) يحمي به ماله وفرص تحقيقه للربح من المعتدين .

(ب) مدخل الدخل :

وهنا تناول الفكر التنموى الإسلامي قضية توزيع الدخول فى إطار اجتماعي ، فاعترف بعناصر الإنتاج الأربعة : العمل ، الأرض ، رأس المال ، التنظيم ، (مع ملاحظة جمع ابن خلدون بين رأس المال والتنظيم فى عنصر واحد) وفى هذا الإطار لم يتناولها الفكر الإسلامي كعناصر إنتاجية مجردة عن أصحابها تتحدد أسعارها فى السوق كما تتحدد أسعار السلع كما فعل الحديون ، ولكنه تناولها كقضية فئات اجتماعية تمتلك عناصر الإنتاج ، مما ينبغى معه العدالة فى توزيع الحصص الموزعة بينهم وفقاً لإنتاجيتهم.

ووازن الإسلام بين مصالح هذه الفئات ، التى يمكن جمعها فى فئتين عريضتين متعاونتين هما – العمال والرأسماليين – وتم ذلك التوازن على مستوى الإنتاج بإتاحة فرص متساوية أمامهما للمساهمة فى الإنتاج بأسلوبي (المشاركة والإجازة) على اعتبار أن فرص الإنتاج تؤثر فى عوائد التوزيع . لذلك فقد اعترف لهما بالعوائد المناسبة وفقاً لإنتاجيتهم وهى الأجر للعمل والأجرة للأرض والربح لرأس المال التنظيمى ، ولم يعترف بالعائد الربوى التمثل فى الفائدة .

وقد استخدم ابن خلدون أسلوباً تحليلياً دقيقاً وهو أسلوب التحليل الديناميكى المتحرك ، وضح فيه عوامل تغير هذه الدخول بتغير ظروف الإنتاج مدخلاً إياها ضمن نفقات الإنتاج ليربط بذلك بين متغيرى الإنتاج والتوزيع فى أسلوب تحليلي واحد.

وأرسى الفكر التنموى الإسلامى معايير موضوعية للتوزيع تم ربطها بالإنتاجية انقسمت إلى معايير مشروعة وغير مشروعة فالمشروع هو ما أخذ (بمعيار المعاوضة) وفقاً لما وظفه الشخص من عناصر إنتاجية فى العملية الإنتاجية ، كذلك ما أخذ من الدخل (بمعيار الجماعة) بحسب نظمها وقيمها الاجتماعية والأخلاقية أو ما حصل عليه الشخص بمعيار الحاجة لتوفير حد الكفاية له طالما أنه لم يحققه بإنتاجيته ، ولم يعترف بالقوة كعنصر توزيعي إلا فى الحدود التى نظمها الإسلام كحالة الضرورة ، وكالجاه أى الثقل السياسى بالقدر الذى يوفر للرأسمالي الحماية لرأسماله ولفرص إنتاجه وربحيته من العدوان . (وفقاً لرأى ابن خلدون)

وفى إطار التوزيع وضع ابن خلدون البذرة الأولى لنظرية الاستغلال ، مانعاً جميع أنواع الدخول التى يحققها الشخص باستغلاله لغيره بغير عوض أو بغير عمل (أى مجاناً) وقد أعطي **لها مظاهر ثلاثة** هى :

١- **فائض القيمة :** وطبقها على صاحب الجاه أى صاحب النفوذ السياسى ، الذى يستغل سلطته (كالحاكم) أو نفوذه الشخصى (كرجال الدين) ، فى اكتساب الدخول المجانية عن طريق استغلاله للآخرين بالعمل لديه بدون عوض ، فتتوفر عليه قيم تلك الأعمال فهو بين قيم للأعمال يكتسبها بغير عوض ، وقيم أخرى تدعوه الضرورة إلى إخراجها ، فيتوفر عليه ما بين القيمتين .

٢- **الريع العقاري :** وأشار إلى الريع التفاوتى بحالة الأندلس لما ألجأهم النصارى إلى زراعة الأرض الوعرة الخبيثة الزراعة ، النكدة النبات ، واستئثار المحتلين بالأرض الزاكية والبلد الطيب . مما اضطرهم إلى الإنفاق على استصلاح الأراضى الأقل خصوبة لإصلاح نباتها وفلحها ، مما زاد من أسعار منتجاتها مدخلاً بذلك الريع ضمن نفقة الإنتاج متبرئاً بذلك مما دفع فيه ريكاردو بعده حيث اعتبر نفقات الإنتاج هى التى تحدد معدل الريع.

كما ربط معدل الريع بمستوى الطلب على العقارات والحالة الاقتصادية للدولة (رخاء / كساد) . إذ يرتفع الريع بزيادة الطلب على العقارات وفى حالة رخاء الدولة ، وينخفض فى الحالة العكسية . وبين أن ذلك يؤدى إلى اغتناء مالك العقارات دون سعى منه واعتبر عوامل اغتناء المالك من هذا الوجه تعجز قدراته العادية عن تحقيقها .

٣- **شبه الريع** : وقد وسع ابن خلدون من مفهوم الريع العقاري فعممه ليشمل كل عناصر الإنتاج التى تحقق دخلاً يفوق دخلها العادى مجاناً لسبب لابد له فيه وضرب له مثلاً بصاحب الجاه فى اكتسابه لدخول مجانية بما يوفره من أعمال

الآخرين الذين يعملون لديه بغير عوض ، فإشارته إلى تلك الأعمال المجانية تدل على أنه لا يقصر مفهوم الريع على الدخل العقارى وحده .

(ج) أما مدخل الثروة :

فإن معايير التوزيع المعترف بها فى الإسلام (المعارضة / الحاجة / الجماعة) لا يقتصر عملها على تنظيم عملية اكتساب الدخول فحسب ، بل يمتد لتنظيم عملية اكتساب الثروات كذلك .كما أحاط الإسلام عملية توزيع الثروات بضوابط كفيلة بتضييق هوة التفاوت فى توزيعها منذ نشأتها ، مثل ضوابط الكفاية والتداول . وإباحة الانتفاع بالثروات العامة للجميع دون تمييز ، وضوابط اكتساب الأفراد للثروات الخاصة (الملكية الخاصة) وأدوات إعادة توزيعها لضبط هذا التفاوت والتى لا تقتصر على تغيير توزيع الدخول بل تمتد لتغيير توزيع الثروات .

ولقد كانت لابن خلدون نظرته التحليلية المتميزة هنا كذلك ، ففى إطار حديثه عن الدخل العقارى ، فإنه لم يغفل توزيع الثروات من خلال تناوله لتغيرات الريع العقارى المترتب على تغير الطلب على العقارات ، وحالة الدولة الاقتصادية (رخاء / كساد) ففى الوقت الذى أشار فيه إلى انخفاض أو ارتفاع الدخل العقارى بتغيرات الطلب عليه ، فإنه تحدث عن توزيع الثروة العقارية ذاتها لما بين أثر تغير هذا الطلب فى انخفاض أو ارتفاع قيمتها وتملكها بالأثمان اليسيره أو الكبيرة .

(د) مدخل القيمة :

وفيها كان دور ابن خلدون أكثر وضوحاً فى ربطه بين متغيرى الإنتاج والتوزيع . ففى إطار متغير الإنتاج اعترف بالعمل كعنصر إنتاجي رئيسي وأدخله فى تكوين عناصر الإنتاج الأخرى (رأس المال / الأرض) . واعتبره العامل الرئيسى فى التفرقة بين مصادر الكسب المشروعة وغير المشروعة . أى الطبيعية المعترف بها وبعائدها التوزيعى ، وغير الطبيعية غير المعترف بها وبدخلها .

ولم يكتف بذلك بل إنه اعتبره العنصر الرئيسى فى تحديد قيم الأشياء وبالتالى فى تحديد دخول منتجيها . فهو إما أن يكون العنصر الوحيد فى تحديد قيمة السلعة أو أن يكون العنصر الرئيسي مع غيره (كالنفقة أو المنفعة) فى تحديد قيمتها . بحيث تقيم السلعة بما بدل فيها من عمل خالص أو من عمل ونفقة إنتاج . وبالتالى يمكن القول بأنه فى الوقت الذى اعتبر فيه العمل هو أساس القيمة ، فإنه لم يعتبره العنصر الوحيد فى

القيمة . وبذلك يكون العمل هو العامل الرابط بين متغير الإنتاج (كعنصر إنتاجي رئيسى) ، وبين متغير التوزيع كعنصر أساسي فى تحديد القيمة التى بناء عليها تتحدد دخول عناصر الإنتاج .

المبحث الخامس

دور إعلامى أكبر إذا تبنى الفكر التنموى الاسلامى

المقارنة بين الفكرين الوضعى والإسلامى فى التنمية الإقتصادية ، تقود إلى القول بأن التنمية الإقتصادية فى الفكر الإسلامى أكثر عدالة من نظيرتها فى الفكر الوضعى على النحو التالى :

أولاً : الاتجاه العام لدى الفكر التنموى الوضعى :

يتضح من العرض السابق أن الاتجاه العام لدى الفكر الوضعى هو عدم اعتبار متغير التوزيع فى إطار فكره التنموى ، إما إهمالاً أو قصداً منه على اعتبار اعتقاده أن دواعى عدالة التوزيع تتعارض مع مقتضيات تحقيق معدل نمو مرتفع وسريع . وهو الاتجاه الذى ساد على أفكار النيوكلاسيك ، والكينزين ، والفكر التنموى المعاصر الذى ظهر خلال ستينات القرن العشرين . والذى برز بشكل غير إنسانى فى التوجهات العولمية الحديثة التى أهملت المتغيرين معاً الإنتاجي والتوزيعى .

كما أن التوجهات التى اعتدت بمتغير التوزيع من الكلاسيك والماركسيين فإنهم لم يتناولوه فى إطار من العدالة بل على العكس ، فقد غلب من خلاله الكلاسيك مصلحة الرأسماليين لدواعي التركيم الرأسمالي ، وهى الفكرة التى سيطرت على جل الفكر التنموى الرأسمالي بطوائفه المذكورة ، والتى تغاضت خلالها عن متقضيات العدالة ، وارتضت بتنمية متفاوتة تفاوتاً كبيراً لمصلحة الرأسماليين الذين آثروهم بمعظم الدخل الموزع ، ولم يتركوا للعمال إلا دخل الكفاف

كما أن الماركسيين ذهبوا إلى العكس ، حيث كان اعتبارهم لمتغير التوزيع فى الإطار الذى غلبوا فيه مصلحة العمال على مصلحة الرأسماليين ، الذين حرموهم من حقهم فى تملك أدوات الإنتاج المادية ، كما حرموهم بالتالي من أى عائد فى الدخل الموزع الذى آثروا به العمال .

فكلاهما يمثل اتجاهاً تطرفياً ، غلب فيه كل منهما مصلحة فئة على حساب الأخرى ، ورضى بتنمية غير عادلة إما متفاوتة تفاوتاً صارخاً لصالح الرأسماليين على حساب العمال كما فى التنمية الرأسمالية . أو غير متفاوته ولكنها ظالمة ظلماً كبيراً بحرمانها لإحدى الطائفتين نهائياً من حقها فى المساهمة فى التنمية (برأسمالها) واقتسام عائده .

ثانيا : الاتجاه العام لدى الفكر التنموى الاسلامى :

أما الفكر التنموى الإسلامى فقدم إطاراً تنموياً متكاملاً ومتوازناً ، راعى فيه متغيرى الإنتاج والتوزيع معاً ، وربط بينهما بروابط عديدة ، ووضع من المعايير والضوابط ما من شأنه أن يحقق تنمية عادلة وازن فيها بين مصالح كل الفئات الرأسمالية والعمالية ، وانطوت على أبعاد إنسانية وتعبديه .

ومثل النموذج الخلدونى إطاراً تنموياً نظرياً متعمقاً لأحد توجهات الفكر التنموى الإسلامى ، ربط فيه بين متغيرى الإنتاج والتوزيع من خلال مداخل شرعية وتوزيعية (الدخل والثروة) وقيمية ، استخدم فيها أسلوباً تحليلياً متميزاً هو أسلوب التحليل الديناميكى المتحرك لا الساكن . كما طرح نظرية متميزة فى الاستغلال تناولها من وجوه متعددة سبق فيه الفكر الوضعى فى إشارته إلى أفكار فائض القيمة ، والريع العقارى بأنواعه التفاضلية والتفاوتية وشبه الريع .

ثالثاً : وجوه تميز الفكر التنموى الاسلامى على الفكر الوضعى :

وفى ذلك تميز الفكر التنموى الإسلامي على الفكر التنموى الوضعى من عدة نواح هى :

١- **اعتباره لمتغير التوزيع** : فالفكر الإسلامي تميز على الفكر الوضعى بمراعاته لمتغير التوزيع وربطه بالتنمية الاقتصادية من مداخل متعددة لم يقصرها على مدخل الدخل فحسب بل يوسعه ليشمل الثروات سواء فى توزيعها أو إعادة توزيعها ، فضلاً عن مدخل القيمة ومدخل المشروعية .

٢- **التنمية العادلة** : فإذا كان الفكر الوضعى قد طرح تنمية متفاوتة أو غير عادلة ، فإن الفكر التنموى الإسلامى قدم نموذجاً لتنمية عادلة توازن بين مصلحتى جميع أطرافها ، سواء فى مجال الإنتاج بما تتيحه أمامهما من فرص إنتاجية واحدة (المشاركة / الإجازة) ، وبما تمنعه منهما من المساهمة فيها إذا فقد أى شرط من شروط الإنتاجية خاصة فى المساهمة فى المجال الربوى . كذلك بربطها مجالات الإنتاج بمدخل المشروعية الذى تدل عليه نصوص القرآن والسنة ، أو يدل عليه مدى مراعاة عنصر العمل فيه وفقاً لتحليل ابن خلدون .

وقد ارتبطت عدالة التوزيع بعدالة الإنتاج على اعتبار أن فرص الإنتاج المتساوية تؤدى إلى توزيع متساوي ، فاعتبر الفكر الإسلامي التوزيع أحد أسس التنمية الاقتصادية الرئيسية الثلاثة . واعترف لعناصر الإنتاج بحصص لها فى التوزيع وهى الأجر للعمل ، والأجرة للأرض ، والربح لرأس المال التنظيمي ، كما ربط معايير استحقاقها لحصصها فى الناتج الموزع بالمشروعية ، فاعترف بمعايير المعاوضة والحاجة والجماعة كمعايير مشروعة ، ولم يسمح باستخدام معيار القوة فى التوزيع إلا على سبيل الاستثناء كما فى حالات الضرورة .

كما تظهر عدالتها فى ربطها بالقمية التى أسسها ابن خلدون على العمل كعنصر رئيسي فى الإنتاج ، وعامل رئيسى فى تحديد قيمة السلع التى بناء عليها تتحدد دخول عناصر الإنتاج .

وفى هذا الإطار يكون ابن خلدون قد سبق الفكر الغربى باعتباره العمل أساس القيمة إلى جانب أخذه بنفقة الإنتاج والمنفعة كعنصرين مكملين للعمل فى تحديد القيمة . كما سبقه فى عرضه لنظريته فى الاستقلال التى أسسها على أفكار فائض القيمة والريع التفاوتي وشبه الريع . كذلك نظريته الديناميكية فى النمو ، ونظريته فى التطور والتنمية المرحلية التى سبق بها ماركس وروستو . بالإضافة إلى اتباعه لأسلوب التحليل الديناميكي المتحرك فى الربط بين متغيرى الإنتاج والتوزيع وعرضه لنظريته فى التنمية .

٣- **بعده الإنساني** : فإذا كان الفكر الوضعى فرغ قضية التنمية على يد النيوكلاسيك ومن جاء من بعدهم من محتواها الاجتماعي ، فجرد عناصر الإنتاج من إنسانيتها وتناولها كسلع تباع وتشترى وتتحدد عوائدها فى صورة أسعار لها . فإن الفكر التنموى الإسلام تناولها كقضية اجتماعية وإنسانية بالدرجة الأولي .

فهى قضية إنسان (منتج) تقتضى العدالة المساواة بينه وبين غيره من المنتجين أصحاب رؤوس الأموال والعمل ، فى فرص الإنتاج لما لها من تأثير على حصص التوزيع على النحو السابق كما يتطلب ذلك العدالة بينهم فى التوزيع بحيث يكافأوا وفقاً لإنتاجيتهم من ناحية ، وبما يوفر لهم حد الكفاية من ناحية أخرى ، ويضيق من هوة التفاوت فى توزيعها بينهم من ناحية ثالثة .

لذلك اقتضت هذه العدالة ضبط التفاوت فى توزيع الدخول والثروات منذ نشأته أى مع التوزيع الأولي لهما ، فأحاطها بالضوابط التى من شأنها أن تحقق ذلك كالكفاية والتداول وضوابط اكتسابها وبقائها وإطلاقها وحمايتها . كذلك معايير التوزيع الموضوعية التى تتوافر معها عدالة التوزيع .

كما اقتضت العدالة استخدام العلاج الدائم والمستمر للتفاوت الذى قد ينجم عن عملية التوزيع الأولي للدخول والثروات ، وذلك بأدوات دورية وواجبه كالزكاة والإرث وحد الكفاية وبذل فضل الموارد الطبيعية المتجددة فى الملك الخاص . وأدوات غير دورية تتردد بين الأدوات الجبرية الهدى فى الحج والكفارات والنذور وحق الضيافة ، والأدوات الطوعية كالوصية والقسمة لغير وارث والهبة وبذلك فضل منافع رؤوس الأموال الخاصة كالماعون . وهى أدوات علاجية لم يحظ بمثلها أى نظام اقتصادى أو اجتماعى غير إسلامي ، تميز بها الاقتصاد الإسلامى على ما عداه ، من شأنها أن تضيق من هوة التفاوت فى توزيع الدخول والثروات إلى أدنى درجاتها المحققة للعدالة .

٤- **أساسه التعبدى** : وهو أحد أسس التنمية الاقتصادية الإسلامية التى تفتقر إليها نماذج التنمية الوضعية والتى يحتاج إليها صاحب النشاط لتكون إلتزاماً داخلياً لديه تجعله يراقب الله ويتقيه فى مجالات نشاطه ليختار ما هو نافع ويتجنب ما هو ضار . كما يتقى الله فى معاملاته وتوزيعاته ليتجنب الاستغلال ويتوخى العدالة فيها . فلا يستخدم شخصاً فى الإنتاج ويستوفى منه عمله دون أن يمنحه حقه التوزيعى المناسب لإنتاجيته أو المحقق لكفايته (حد الكفاية) وهى أمور من شأنها لو توافرت فى المنتجين لكانت من أهم عوامل نجاح التنمية

وبمقتضاها لا يكون الحافز على الإنتاج هو تحقيق الربح فحسب ، إنما يمثل عاملاً أولياً أو مرحلياً فى التنمية يستخدم كوسيلة للوصول إلى الهدف النهائي منها وهو

عمارة الأرض وتهيئتها لتكون صالحة للعبادة ، الهدف الذى من أجله خلقنا الله واستخلفنا فى الأرض . وذلك عملاً بقوله تعالى : ﴿ وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون ﴾ [٦٣]

* من أجل كل وجوه وأدوات العدالة التنموية فى الفكر الإسلامى هذه ، قلنا بأهمية أن يتبناها الإعلام ، إذ أن ذلك سيوسع من دور الإعلام فى ظل العولمة ، وكفيل بأن يحقق هذا العدالة التنموية الناجزة .

والله من وراء القصد وهو نعم المولى ونعم النصير

ختام البحث

خلاصة ما تقدم دل على (**وجود دور كبير للإعلام فى مجال التنمية الإقتصادية**) . حيث أثبتت الدراسات التى أجراها علماء الإجتماع والإتصال الإعلامى، على وجود علاقة إيجابية بين الإعلام والجماهير ، تؤدى إلى الإسراع بتنفيذ خطط التنمية بمعدلات تتجاوز ٧٢%

وتم التوقف على **(مفهوم التنمية الإقتصادية العادلة)** وأنها هى التى تعتمد على إحداث متغيرين هما : **الأول : متغير الإنتاج :** الذى لايهتم بتحقيق معدل نمو مرتفع فحسب ، ولكنه يهتم بمضمونه ، وبمدى ما يوفره من منافع إقتصادية ووظائف إجتماعية لأفراد وفئات المجتمع ' ليعيشوا فى مستوى ملائم من المعيشة .

الثانى : متغير التوزيع العادل: الذى ينبغى صياغته فى مرحلة الإنتاج التى يتولد فيها الدخول . بحيث يتم توزيعها على المنتجين توزيعا عادلا وليس متفاوتا ، حتى يتم وأد التفاوت فى نشأته . فالتنمية العادلة هى التى تراعى العدالة فى متغيرى الإنتاج والتوزيع معا ولاتفصل بينهما .

([٦٣]) (سورة الذاريات آية ٥٦) .

وفى الفكر التنموى الوضعى : تلاحظ أنه لايراعى هذه العدالة . حيث يهتم بتحقيق معدل نمو أكبر فى مرحلة الإنتاج على حساب دواعى العدالة فى التوزيع . وهو الذى وقع فيه اكثر **فى ظل العولمة** . الذى قسم العالم فعلا إلى الأربعة أخماس الثرية والخمس الفقير .

أما افكر التنموى الإسلامى : ففى ظله تتحقق التنمية الإقتصادية العادلة . حيث يراعى متغيرى الإنتاج والتوزيع معا . ويربط بينهما بروابط عادلة عديدة وضوابط من شأنها أن تحقق تنميةعادلة يوازن فيها بين جميع الأفراد والفئات الإجتماعية . ويحقق لهم مستوى الغن أو الكفاية .

***وهو ما قد أشرنا إليه بأنه لو تبناه الإعلام** لساهم بشكل فعال فى فى تحقيق تنمية إقتصادية عأكثر عدالة وتقيقا للرفاهية لجميع أفراد المجتمع وفئاته .

مراجـــع مختـــارة

أولاً :مراجع فى الاعلام:

١- **د.سعيد إسماعيل صينى** ، أثر الإعلام فى الحوار بين الحضارات ، من أبحاث رابطة العالم الإسلامى بمكة المكرمة ، المؤتمر الخامس ، المنعقد فى الفترة من ٤:٦ /١٤١٥/١٢هـ .الموافق ١٥:١٧ يناير ٢٠٠٥ م .

٢- **د.عبد الحافظ الصاوى** ، دور الإعلام فى تطوير البحث فى فى الإقتصاد الإسلامى ، بدون ناشر أو مكان أو عام نشر.

٣- **محمد سيد محمد** ، إقتصاديات الإعلام كالمؤسسة الصحفية ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، منتدى سور الأزبكية ، بدون عام نشر.

٤- **د.رضا عبد الواجد أمين**، دور وسائل الإعلام فى تحقيق التنمية المستدامة فى العالم الإسلامى ، من أبحاث مؤتمر التنمية المستدامة فى العالم الإسلامى فى مواجهة العولمة ، الذى أقامته رابطة الجامعات الإسلامية والبنك الإسلامى للتنمية فى الفترة من ١٧ : ١٩ مايو ٢٠٠٨.

٥- **عبد العزيز بن سعيد الخياط** ، دور الإعلام فى التنمية الإقتصادية ، ورقة علمية مقدمة إلى المنتدى الإعلامى السنوى السابع ، الجمعية السعودية للإعلام والإتصال.

٦- **د.مجذوب بخيت محمد توم** ، ورقة علمية بعنوان : إقتصاديات الإعلام ، الأربعاء ٢٦ / ٨/ ٢٠١٣ ، مركز الخبراء للتدريب .

ثانيا: مراجع اقتصادية:

١- **د.إبراهيم العيسوى**، التوزيع والنمو والتنمية، بعض المسائل النظرية والشواهد العملية مع إشارة خاصة لمصر، القاهرة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، من بحوث المؤتمر العلمى السنوى الرابع المنعقد بالقاهرة فى الفترة من ٣ : ٥ مايو ١٩٧٩.

٢- **أحمد عبد العظيم محمد**، أسس التنمية الشاملة فى المنهج الإسلامى، القاهرة، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامى ١٩٩٧ .

٣- **د.السيد عطية عبد الواحد**، التوزيع العادل للدخل والثروة من منظور إسلامى، القاهرة، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامى جامعة الازهر، السنة السادسة ع ١٨، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢ م .

٤- **بول هيرست**، العولمة الاقتصاد العالمى وامكانات التحكم، الكويت مجلة عالم المعرفة، ع ٢٧٣، جمادى الآخرة ١٤٢٢ هـ، سبتمبر ٢٠٠١م .

٥- **د. جمال الدين محمد سعيد**، بحوث فى النظرية العامة لكينز، القاهرة، مطبعة لجنة البيان العربى ١٩٦٠.

٦- **د. حاتم عبد الجليل القرنشاوى**، ورقة عمل حول التنمية والملكية وتوزيع الثروة فى الاسلام ، الكويت ،مجلة كلية الحقوق جامعة الكويت السنة ٧ ع ٣ ذو الحجة ١٤٠٣ هـ ـ سبتمبر ١٩٨٣ م.
٧- **د.حسن حفنى**، ما العولمة، بيروت ـ لبنان دار الفكر المعاصر، دمشق سورية دار الفكر طـ ٢، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠ م .
٨- **د.رفعت العوضى**، الاقتصاد الاسلامى والفكر المعاصر، نظرية التوزيع، القاهرة جامعة الأزهر، مجمع البحوث الاسلامية، والهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤م .
٩- **د.رمزى زكى**، الازمة الراهنة فى الفكر التنموى، الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية التى تصدرها جامعة الكويت، العدد الثانى السنة الثامنة ـ تموز / يوليو ١٩٨٠ .
١٠- **د.سعيد عبد الخالق محمود** ، قوى العولمة وقضاياها ، من بحوث مؤتمر كلية حقوق المنصورة السادس ٢٠٠٢ .
١١- **د.سمير أمين**، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة بيروت لبنان دار الفكر المعاصر، دمشق سورية دار الفكر ١٤٢١ هـ : ٢٠٠٠ م .
١٢- **د.شوقى أحمد دنيا**، الإسلام والتنمية الاقتصادية، القاهرة ، دار الفكر العربى ١٩٧٩ .
١٣- **د.صلاح الدين نامق**، نظريات النمو الاقتصادى، القاهرة،دار المعارف بمصر ١٩٦٥ .
١٤- **د.عادل عبد الله**، المؤشرات الاقتصادية فى التنمية ومؤشرات الدخول والتوزيع والفقر، الكويت المعهد العربى للتخطيط .
١٥- **د.عاطف السيد**، العولمة فى ميزان الفكر، دراسة تحليلية، الاسكندرية، مطبعة الانتصار، بدون علم نشر.
١٦- **عبد الرحمن بن خلدون**، مقدمة ابن خلدون، تحقيق د. على عبد الله وافى، القاهرة لجنة البيان العربى ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧ م .
١٧- **محبوب الحق**، ستار الفقر خيارات أمام العالم الثالث، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ .
١٨- **د محمد إبراهيم طريح**، السياسة الاقتصادية فى الإسلام مع التركيز على السياستين التنموية والتوزيعية، مؤتمر كلية التجارة جامعة المنصورة السنوى الثالث المنعقد بالقاهرة، فى الفترة من ٩ : ١٢ إبريل ١٩٨٣ م .

ثالثاً : مراجع باللغة الأجنبية :

١- **Adan Smith :** "An Inquiry Into The Nature And Causes Of Wealth Of Nations" Methun And Co. LTD, Fourth Ed., Londn, 1925 .

٢- **David Ricardo :** "The Principles Of Political Economy And Taxation" . Every Man's Liberary, London, 1955.

٣- **Francis Fukuyama :** " The End of History and the last Man", the free press , New York 1992 .

٤- **Gorge Soros :** " The Crisis of Global Capitalism", Perseus Books Group, 1998.

٥- **Keynes (J.M) :**"The General Theory Of Employment, Interest And Money" , New York, Harocurt, Brace , 1936 .

٦- **M. Bordo and B. Eihengreen :** "Is Globalization today Realy Different Than Globalizatio a hundred years ago ?",National Bureauof Economic Research, working paper series 7195–1050 Nassachusette Avenue Cambridge June 1999.

٧- **P. Masson :** " Globalization : " Facts and Figures", International Monetary Fund Discussion Paper, Research Departement , October 2001.

٨- **Sammuel P. Huntington :** "The Clash Of civilizations", Foreign Affairs , Summer, 1993.